|  |  |
| --- | --- |
| الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA-20)  جنيف، 1-9 مارس 2022 |  |
|  |  |
|  |  |
| الجلسة العامة | الإضافة 1 للوثيقة 36-A |
|  | 31 يناير 2022 |
|  | الأصل: بالإنكليزية |
|  | |
| إدارات الدول العربية | |
| مقترح لتعديل القرار 1 | |
|  | |

MOD ARB/36A1/1

القـرار 1 (المراجَع في جنيف، 2022)

النظام الداخلي لقطاع تقييس الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات

(الحمامات، 2016؛ جنيف، 2022)،[[1]](#footnote-1)

إن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (جنيف، 2022)،

إذ تضع في اعتبارها

*أ )* أن المواد 17 و18 و19 و20 من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات والمواد 13 و14 و14A و15 و20 من اتفاقية الاتحاد تنص على وظائف قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات وواجباته وتنظيمه؛

*ب)* أن قطاع تقييس الاتصالات، طبقاً للرقم 104 من الدستور والرقم 193 من الاتفاقية، مكلف بإجراء دراسات حول المسائل التقنية والتشغيلية والتعريفية، واعتماد توصيات بهذا الشأن، بغية تقييس الاتصالات على الصعيد العالمي؛

*ب مكرراً)* أن لوائح الاتصالات الدولية (ITR) تتضمن إحالات إلى التوصيات ذات الصلة لقطاع تقييس الاتصالات؛

*ج)* أن توصيات قطاع تقييس الاتصالات التي تسفر عنها هذه الدراسات يجب أن تكون متسقة مع لوائح الاتصالات الدولية السارية، وأن تكون استكمالاً للمبادئ الأساسية الواردة فيها، وأن تساعد جميع المعنيين بتوفير خدمات الاتصالات وتشغيلها على تلبية الأهداف المنصوص عليها في المواد ذات الصلة من هذه اللوائح؛

*د )* أن التطورات السريعة في تكنولوجيا الاتصالات وخدماتها تتطلب، بناءً على ذلك، أن يُصدر قطاع تقييس الاتصالات توصيات سريعاً في الوقت المناسب يمكن الاعتماد عليها تواكب احتياجات قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يشمل قطاع صناعة التكنولوجيا، لمساعدة جميع الدول الأعضاء، خاصةً أعضاء قطاع تقييس الاتصالات، في تنمية اتصالاتها؛

*هـ )* القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته التي اعتمدها مؤتمر المندوبين المفوضين ؛

*و )* القرار 165 (دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن المواعيد النهائية لتقديم المقترحات وإجراءات تسجيل المشاركين في مؤتمرات الاتحاد وجمعياته؛

*ز )* أن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات مخولة بموجب الرقم 184A من الاتفاقية لاعتماد أساليب وإجراءات عمل لإدارة أنشطة قطاع التقييس وفقاً للرقم 145A من الدستور؛

*ح)* أن ترتيبات العمل التفصيلية قد خضعت لاستعراض دقيق من أجل تكييفها للوفاء بالطلب المتزايد على وضع التوصيات وتحقيق أفضل استفادة من الموارد المحدودة المتاحة للدول الأعضاء وأعضاء القطاع ومقر الاتحاد الدولي للاتصالات؛

*ط)* أن القرار 208 (دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين يحدد إجراء تعيين رؤساء الأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات ونوابهم، والمدد القصوى لولاياتهم،

تقـرر

زيادة توضيح الأحكام المشار إليها في الفقرات *ﻫ)* و*و)* و*ز)* و*ح)* من *"إذ تضع في اعتبارها"* أعلاه، من خلال أحكام هذا القرار والقرارات التي يشير إليها، مع مراعاة أنه في حالة وجود تعارض، فإن أحكام الدستور والاتفاقية ولوائح الاتصالات الدولية والقواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته تسود (بهذا الترتيب) على هذا القرار.

القسـم 1

الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات

**1.1** عندما تؤدي الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات واجباتها المخصصة لها في المادة 18 من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات والمادة 13 من اتفاقيته وفي القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته، تقوم بتسيير أعمال كل جمعية من خلال تشكيل لجان وفريق (أفرقة) لتناول أعمال التنظيم وبرنامج العمل ومراقبة الميزانية والأمور الصياغية وللنظر في مسائل محددة أُخرى إن استدعى الأمر.

**2.1** تنشئ الجمعية لجنة توجيه يترأسها رئيس الجمعية وتضم نواب رئيس الجمعية ورؤساء اللجان والفريق (الأفرقة) التي تشكلها الجمعية ونوابهم.

**3.1** تتخذ الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات القرارات التي تحدد أساليب العمل والقضايا ذات الأولوية. وينبغي قبل عملية اتخاذ القرارات وأثناءها مراعاة المسائل التالية:

 أ ) إذا كان هناك قرار لمؤتمر المندوبين المفوضين يحدد قضية ذات أولوية، ما مدى الحاجة إلى قرار مماثل للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات؛

ب) إذا كان هناك قرار يحدد قضية ذات أولوية، ما مدى الحاجة إلى إعادة تناول مضمون القرار في المؤتمرات أو الجمعيات المختلفة؛

ج) إذا كان الأمر يحتاج فقط إلى تعديلات صياغية على قرار للجمعية، ما مدى الحاجة إلى إصدار صيغة مراجَعة للقرار؛

د) إذا كانت الأعمال المقترحة قد أُنجزت، ينبغي اعتبار القرار منفَّذاً والتساؤل عن مدى الحاجة إليه.

**4.1** تنشئ الجمعية لجنة لمراقبة الميزانية ولجنة صياغة ترد مهامهما ومسؤولياتهما في القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته (الأرقام 74-69 من القواعد العامة):

أ ) تضطلع "لجنة مراقبة الميزانية"، في *جملة أمور*، بفحص مجموع النفقات المقدرة للجمعية وتقدير الاحتياجات المالية لقطاع تقييس الاتصالات حتى انعقاد الجمعية التالية والتكاليف التي يتحملها القطاع والاتحاد ككل المترتبة على تنفيذ قرارات الجمعية؛

ب) تحسِّن "لجنة الصياغة" صياغة النصوص الناشئة عن مداولات الجمعية مثل القرارات، بدون تغيير معناها ومحتواها، وتعمل على مواءمة النصوص باللغات الرسمية للاتحاد.

**5.1** إضافةً إلى لجنة التوجيه ولجنة مراقبة الميزانية ولجنة الصياغة، تشكَّل اللجنتان التاليتان:

أ ) "لجنة أساليب عمل قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد" والتي تقدم تقارير إلى الجلسة العامة تتضمن مقترحات بشأن أساليب عمل قطاع تقييس الاتصالات التي تسمح بتنفيذ فعّال لبرنامج عمل القطاع، استناداً إلى تقارير الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات (TSAG) المرفوعة إلى الجمعية ومقترحات الدول الأعضاء في الاتحاد وأعضاء قطاع تقييس الاتصالات؛

ب) "لجنة برنامج عمل قطاع تقييس الاتصالات والتنظيم"، التي تقدم إلى الجلسة العامة تقارير تتضمن مقترحات بشأن برنامج عمل قطاع تقييس الاتصالات وتنظيم هذا العمل في إطار استراتيجية قطاع تقييس الاتصالات وأولوياته. وتقوم هذه اللجنة تحديداً بالآتي:

‘1’ اقتراح الإبقاء على لجان الدراسات أو إنشائها أو إنهاء عملها؛

‘2’ استعراض الهيكل العام للجان الدراسات والمسائل المحددة للدراسة أو لمزيد من الدراسة؛

‘3’ وضع وصف واضح للمجال العام للمسؤولية الذي يمكن لكل لجنة من لجان الدراسات في إطاره الإبقاء على التوصيات القائمة وإصدار توصيات جديدة بالتعاون مع اللجان الأُخرى، حسب الاقتضاء؛

‘4’ اقتراح إسناد المسائل إلى لجان الدراسات، حسب الاقتضاء؛

‘5’ التوصية في حال كانت مسألة أو مجموعة مسائل تهم عدة لجان دراسات:

- بقبول مقترح دولة عضو في الاتحاد أو توصية الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات (في حالة الاختلاف بينهما)؛

- أو إسناد الدراسة إلى لجنة دراسات واحدة؛

- أو اعتماد ترتيب بديل؛

‘6’ استعراض قوائم التوصيات التي تضطلع كل لجنة دراسات بالمسؤولية عنها وتعديلها إن استدعى الأمر؛

‘7’ اقتراح إبقاء أو تشكيل أو حلّ أفرقة أُخرى طبقاً للرقمين 191A و191B من اتفاقية الاتحاد؛

‘8’ النظر فيما قد ينشأ من تكنولوجيات جديدة ووضع معاييرها.

**6.1** ينبغي لرؤساء لجان الدراسات ورئيس الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات ورؤساء الأفرقة الأُخرى التي أنشأتها الجمعية السابقة التواجد للمشاركة في لجنة برنامج العمل والتنظيم.

**7.1** يجوز للجمعية في جلستها العامة أن تنشئ لجاناً أُخرى وفقاً للرقم 63 من القواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته. وينبغي أن تتضمن القرارات المنشِئة لهذه اللجان اختصاصاتها، مع مراعاة ضرورة توازن توزيع الأعمال فيما بين اللجان قدر الإمكان.

**8.1** ينتهي وجود جميع اللجان والأفرقة المشار إليها في الفقرات من 2.1 إلى 7.1 أعلاه باختتام أعمال الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات باستثناء لجنة الصياغة، إن لزم الأمر ورهناً بموافقة الجمعية وفي حدود الميزانية. وبالتالي يمكن للجنة الصياغة عقد اجتماعات بعد اختتام أعمال الجمعية لاستكمال مهامها التي حددتها الجمعية.

**9.1** وفقاً للرقم 49 من القواعد العامة، يجتمع رؤساء الوفود، قبيل الجلسة الافتتاحية للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، لإعداد جدول أعمال الجلسة العامة الأولى والتقدم بمقترحات بشأن تنظيم الجمعية بما في ذلك مقترحات بشأن رؤساء ونواب رؤساء الجمعية ولجانها وفريقها (أفرقتها).

**10.1** يجتمع رؤساء الوفود، خلال انعقاد الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات:

أ ) للنظر في اقتراحات لجنة برنامج عمل قطاع تقييس الاتصالات والتنظيم فيما يتعلق ببرنامج العمل وتشكيل لجان الدراسات بصفة خاصة؛

ب) لوضع الاقتراحات المتصلة بتسمية رؤساء ونواب رؤساء لجان الدراسات والفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات والأفرقة الأُخرى التي تشكلها الجمعية (انظر القسم 2).

**10.1مكرراً** يمكنلرؤساء الوفود الاجتماع أيضاً إن استدعت الحاجة، بدعوةٍ من رئيس الجمعية، للنظر في المساهمات والقرارات ونتائج لجان الجمعية، التي لم يُتوصل إلى توافق في الآراء عليها، بهدف التشاور والتنسيق للتوصل إلى توافق في الآراء.

**11.1** يوضع برنامج عمل الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات بالشكل الذي يتيح وقتاً كافياً للنظر في الجوانب الإدارية والتنظيمية المهمة للقطاع. وكقاعدة عامة:

**1.11.1** تنظر الجمعية في التقارير المقدمة من مدير مكتب تقييس الاتصالات وتنظر، عملاً بالرقم 187 من الاتفاقية، في التقارير المقدمة من لجان الدراسات ومن الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات بشأن أنشطة فترة الدراسة السابقة بما في ذلك تقرير الفريق الاستشاري بشأن إنجاز المهام المحددة التي أسندتها إليه الجمعية السابقة. ويضع رؤساء لجان الدراسات أنفسهم، أثناء انعقاد الجمعية، تحت تصرف الجمعية لتقديم معلومات عن الأمور التي تخص لجان الدراسات التي يرأسونها.

**2.11.1** في الحالات المبينة في القسم 9، يجوز أن يُطلب إلى الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات النظر والموافقة على توصية أو أكثر. وينبغي أن يتضمن تقرير أي لجنة (لجان) دراسات أو تقرير الفريق الاستشاري الذي ينطوي على مثل هذا الإجراء معلومات عن سبب اقتراح هذا الإجراء.

**3.11.1** تتلقى الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات تقارير تشمل مقترحات من اللجان التي أنشأتها وتنظر فيها، وتتخذ قرارات نهائية بشأن هذه الاقتراحات و/أو التقارير التي تقدمها إليها هذه اللجان والأفرقة. واستناداً إلى المقترحات المقدمة من اللجنة المعنية ببرنامج عمل قطاع تقييس الاتصالات وتنظيمه، تشكّل الجمعية لجان دراسات، كما تشكل أفرقة أُخرى حسب الاقتضاء، ومع مراعاة بحث رؤساء الوفود لهذا الأمر، تقوم بتعيين رؤساء ونواب رؤساء لجان الدراسات والفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات وأي أفرقة أُخرى تشكلها الجمعية مع مراعاة المادة 20 من الاتفاقية والقسم 3 أدناه.

**12.1** يجوز للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، طبقاً للرقم 191C من الاتفاقية، أن تسند مسائل محددة تقع في حدود اختصاصها إلى الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات مع بيان الإجراء المطلوب بشأن هذه المسائل.

## 13.1 التصويت

إذا قامت الحاجة إلى إجراء تصويت للدول الأعضاء في الجمعية، يجري التصويت وفقاً للأحكام ذات الصلة من الدستور والاتفاقية والقواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته.

القسـم 1*مكرراً*

إعداد وثائق قطاع تقييس الاتصالات

## 1*مكرراً*1. مبادئ عامة

في الفقرتين التاليتين 1*مكرراً*1.1. و1*مكرراً*2.1.، يستخدم مصطلح "نصوص" من أجل قرارات قطاع تقييس الاتصالات ومسائله وآرائه وتوصياته وإضافاته ومبادئه التوجيهية للتنفيذ والوثائق التقنية الخاصة به وتقاريره، كما هو محدد في الفقرات من 1*مكرراً*2. إلى 1*مكرراً*10.1..

### 1*مكرراً*1.1. طريقة عرض النصوص

**1*مكرراً*1.1.1.** ينبغي أن تكون النصوص موجزة ما أمكن، مقتصرة على المحتوى الضروري، وأن تتناول مباشرة المسألة/الموضوع أو الجزء من المسألة/الموضوع قيد الدراسة.

**1*مكرراً*2.1.1.** ينبغي أن يشمل كل نص إحالة مرجعية إلى النصوص ذات الصلة، وحيثما كان ملائماً، إلى أحكام لوائح الاتصالات الدولية (ITR) ذات الصلة، بدون أي تفسيرات أو إيضاحات تتعلق بلوائح الاتصالات الدولية أو اقتراح أي تعديل عليها.

**1*مكرراً*3.1.1.** تُعرض النصوص (بما في ذلك القرارات والمسائل والآراء والتوصيات والإضافات والمبادئ التوجيهية للتنفيذ والتقارير التقنية والكتيبات) بإظهار أرقامها وعناوينها وبيان السنة التي أقرت فيها لأول مرة ويبين، حيثما اقتضى الأمر، سنة إقرار أي مراجعة طرأت عليها.

**1*مكرراً*4.1.1.** ينبغي أن تعتبر الملحقات بأيٍّ من هذه النصوص متكافئة في الوضع، ما لم يُحدد خلاف ذلك.

**1*مكرراً*5.1.1.** لا تشكل الإضافات إلى التوصيات جزءاً من التوصيات ولا يجب اعتبارها متكافئة في الوضع مع التوصيات أو ملحقاتها.

### 1*مكرراً*2.1. نشر النصوص

**1*مكرراً*1.2.1.** تنشر جميع النصوص في شكل إلكتروني بأسرع ما يمكن بعد إقرارها ويمكن إتاحتها أيضاً في شكل ورقي رهناً بسياسة منشورات الاتحاد.

**1*مكرراً*2.2.1.** سينشر الاتحاد ما يوافَق عليه من قرارات وآراء ومسائل وتوصيات جديدة أو مراجَعة بلغات الاتحاد الرسمية في أقرب وقت ممكن عملياً. وستُنشر الإضافات والمبادئ التوجيهية للتنفيذ والتقارير التقنية والكتيبات في أقرب وقت ممكن، باللغة الإنكليزية فقط أو باللغات الرسمية الست للاتحاد الدولي للاتصالات بناءً على قرار من اللجنة المعنية.

## 1*مكرراً*2. قرارات قطاع تقييس الاتصالات

### 1*مكرراً*1.2. تعريف

**قرار الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات:** نص صادر عن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات يتضمن أحكاماً بشأن تنظيم قطاع تقييس الاتصالات التابع للاتحاد وأساليب عمله وبرامجه والمسائل/المواضيع المقرر دراستها.

### 1*مكرراً*2.2. الموافقة

تنظر الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات في القرارات الجديدة أو المراجَعة التي تقترحها الدول الأعضاء وأعضاء القطاع أو يقترحها الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات ويجوز لها أن توافق عليها.

### 1*مكرراً*3.2. الإلغاء

يجوز للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات إلغاء قرارات على أساس مقترحات من الدول الأعضاء وأعضاء القطاع ومع أخذ المقترحات التي يقدمها الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات في الحسبان.

## 1*مكرراً*3. آراء قطاع تقييس الاتصالات

### 1*مكرراً*1.3. تعريف

**الرأي:** نص يحتوي على وجهة نظر أو مقترح أو استفسار موجه إلى لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات وقطاعي الاتحاد الآخرين، أو المنظمات الدولية، إلخ.، ولا يتعلق بالضرورة بموضوع تقني.

### 1*مكرراً*2.3. الموافقة

يتعين على الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات أن تستعرض آراء قطاع تقييس الاتصالات الجديدة أو المراجَعة على أساس مقترحات من الدول الأعضاء وأعضاء القطاع أو الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات ويجوز أن توافق عليها.

### 1*مكرراً*3.3. الإلغاء

يجوز للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات إلغاء رأي على أساس مقترحات من الدول الأعضاء وأعضاء القطاع أو الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات.

## 1*مكرراً*4. مسائل قطاع تقييس الاتصالات

### 1*مكرراً*1.4. تعريف

**المسألة:** وصف لمجال العمل المزمع دراسته، وتفضي عادةً إلى وضع واحدة أو أكثر من التوصيات أو الإضافات أو التقارير التقنية، الجديدة أو المراجَعة.

### 1*مكرراً*2.4. الموافقة

يرد إجراء الموافقة على المسائل في القسم 7 من هذا القرار.

### 1*مكرراً*3.4. الإلغاء

يرد إجراء إلغاء المسائل في القسم 7 من هذا القرار.

## 1*مكرراً*5. توصيات قطاع تقييس الاتصالات

### 1*مكرراً*1.5. تعريف

**التوصية:** هي إجابة على مسألة أو جزء من مسألة، أو نص وضعه الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات (TSAG) لتنظيم عمل قطاع تقييس الاتصالات في الاتحاد.

**ملاحظة** - يمكن أن توفر هذه الإجابة، المعترف بها كنص معياري (المعايير)، في نطاق المعارف القائمة والبحوث التي تقوم بها لجان الدراسات والتي تعتمد وفقاً للإجراءات المحددة، توجيهات بشأن أمور تقنية أو تنظيمية أو تشغيلية أو متعلقة بالتعريفات تتضمن طرائق عمل أو يمكن أن تشرح طريقة مفضلة أو حلاً مقترحاً للاضطلاع بمهمة محددة؛ أو يمكن أن توصي بإجراءات بشأن تطبيقات محددة. وينبغي لهذه التوصيات أن تكون كافية للاستخدام كأساس للتعاون الدولي.

### 1*مكرراً*2.5. الموافقة

يرد إجراء الموافقة على التوصيات في القسم 8 من هذا القرار.

### 1*مكرراً*3.5. الإلغاء

يرد إجراء إلغاء التوصيات في القسم 8 من هذا القرار.

## 1*مكرراً*6. إضافات قطاع تقييس الاتصالات

### 1*مكرراً*1.6. تعريف

الإضافة [ITU-T A.13]: وثيقة إعلامية (غير معيارية) تتضمن مواد تكميلية لموضوع توصية أو أكثر ومتصلة به ولكنها ليست أساسية لاكتمال التوصية أو فهمها وتنفيذها.

**ملاحظة** - تتناول التوصية ITU-T A.13 المنشورات غير المعيارية الصادرة عن قطاع تقييس الاتصالات، بما فيها الإضافات الملحقة بتوصيات القطاع.

### 1*مكرراً*2.6. الموافقة

تحدد إجراءات الموافقة على الإضافات المراجعة أو الجديدة في التوصية ITU-T A.13.

### 1*مكرراً* 3.6. الإلغاء

تحدد إجراءات إلغاء الإضافات في التوصية ITU-T A.13.

## 1*مكرراً*7. المبادئ التوجيهية للتنفيذ لقطاع تقييس الاتصالات

### 1*مكرراً*1.7. تعريف

**المبادئ التوجيهية للتنفيذ:** منشور إعلامي (غير معياري) يتضمن معلومات بشأن المعارف الراهنة أو الوضع الحالي للدراسات أو الممارسات التشغيلية أو التقنية الحسنة، في جوانب معينة من الاتصالات، وينبغي أن يكون موجهاً إلى المهندسين أو مخططي الأنظمة أو منظمات التشغيل التي تقوم بتخطيط أو تصميم أو استعمال خدمات الاتصالات الدولية أو أنظمتها، مع الاهتمام على وجه الخصوص باحتياجات البلدان النامية[[2]](#footnote-2).

**ملاحظة** - ينبغي أن تكون المبادئ التوجيهية قائمة بذاتها، بحيث لا تحتاج إلى دراية بنصوص أو إجراءات قطاع تقييس الاتصالات الأُخرى، ولكن ينبغي ألا تكرر نطاق ومحتوى المنشورات المتاحة بسهولة خارج الاتحاد الدولي للاتصالات.

### 1*مكرراً*2.7. الموافقة

يجوز لكل لجنة دراسات أن توافق على مبادئ توجيهية للتنفيذ مراجَعة أو جديدة بتوافق الآراء. ويجوز للجنة الدراسات أن تخوِّل الفريق المعني التابع لها بالموافقة على أي من المبادئ التوجيهية للتنفيذ.

### 1*مكرراً*3.7. الإلغاء

يجوز لكل لجنة دراسات إلغاء مبادئ توجيهية للتنفيذ بتوافق الآراء.

## 1*مكرراً*8. التقارير التقنية لقطاع تقييس الاتصالات

### 1*مكرراً*1.8. تعريف

منشور إعلامي (غير معياري) يضم معلومات تقنية أعدتها لجنة من لجان الدراسات بشأن موضوع معين ذي صلة بمسألة حالية.

### 1*مكرراً*2.8. الموافقة

يجوز لكل لجنة دراسات أن توافق على تقارير تقنية جديدة أو مراجَعة، بتوافق الآراء. ويجوز للجنة الدراسات أن تخوِّل فرقة العمل ذات الصلة بالموافقة على التقارير التقنية.

### 1*مكرراً*3.8. الإلغاء

يجوز لكل لجنة دراسات إلغاء تقارير تقنية بتوافق الآراء.

## 1*مكرراً*9. كتيّبات قطاع تقييس الاتصالات

### 1*مكرراً*1.9. تعريف

نص (غير معياري) يوفر بياناً بشأن المعارف الراهنة أو الوضع الحالي للدراسات أو الممارسات التشغيلية أو التقنية الحسنة، في جوانب معينة من الاتصالات، وينبغي أن يكون موجهاً إلى مهندسي الاتصالات أو مخططي الأنظمة أو مسؤولي التشغيل الذين يخططون أو يصممون أو يستخدمون خدمات أو أنظمة الاتصالات، مع الاهتمام على وجه الخصوص باحتياجات البلدان النامية.

**ملاحظة** - ينبغي أن يكون الكتيب قائماً بذاته فلا يحتاج إلى دراية بنصوص أو إجراءات قطاع تقييس الاتصالات الأُخرى في الاتحاد.

### 1*مكرراً*2.9. الموافقة

يجوز لكل لجنة دراسات أن توافق على كتيبات جديدة أو مراجَعة بتوافق الآراء. ويجوز للجنة الدراسات أن تخوِّل فرقة العمل ذات الصلة بالموافقة على الكتيبات.

### 1*مكرراً*3.9. الإلغاء

يجوز لكل لجنة دراسات إلغاء كتيبات بتوافق الآراء.

القسـم 2

لجان الدراسات وأفرقتها ذات الصلة

## 1.2 تصنيف لجان الدراسات وأفرقتها ذات الصلة

**1.1.2** تقومالجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، آخذةً في حسبانها المهام المعدَّدة في المادة 14 من اتفاقية الاتحاد، بإنشاء لجان دراسات تضطلع كل منها بما يلي:

أ ) متابعة الأهداف المحددة في مجموعة من المسائل المتصلة بمجال معين من مجالات الدراسة مع التركيز على المهام المطلوب إنجازها، وإعداد مشاريع توصيات وإضافات وتقارير تقنية بغرض اعتمادها؛

ب) استعراض التوصيات والتعاريف القائمة التي تقع ضمن المجال العام لمسؤوليتها (كما حددتها الجمعية)، بالتعاون مع أفرقتها ذات الصلة، حسب الاقتضاء، والتوصية عند الضرورة بإدخال تعديلات عليها أو حذفها؛

ج) استعراض الآراء القائمةالتي تقع ضمن المجال العام لمسؤوليتها (كما حددتها الجمعية)، بالتعاون مع أفرقتها ذات الصلة، حسب الاقتضاء، والتوصية عند الضرورة بإدخال تعديلات عليها.

**2.1.2** تسهيلاً لعمل لجان الدراسات، يمكن لهذه اللجان تشكيل فرق عمل وفرق عمل مشتركة وأفرقة مقررين، لمعالجة بعض المهام المسندة إليها (انظر التوصية ITU‑T A.1).

**3.1.2** تقدِّم أي فرقة عمل مشتركة مشاريع توصيات إلى لجنة الدراسات الرئيسية المنبثقة عنها.

**4.1.2** يجوز، وفقاً للقرار 54 للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات بشأن إنشاء أفرقة إقليمية ومساعدتها، إنشاء فريق إقليمي ضمن لجنة دراسات يُعنى بمعالجة المسائل والدراسات المتصلة بإحدى مناطق الاتحاد والتي تهمّ تحديداً مجموعة الدول الأعضاء وأعضاء القطاع في هذه المنطقة.

**5.1.2** يجوز للجمعية إنشاء لجنة دراسات لإجراء دراسات مشتركة مع قطاع الاتصالات الراديوية وإعداد مشاريع توصيات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. ويكون قطاع تقييس الاتصالات هو المسؤول عن إدارة لجنة الدراسات هذه والموافقة على توصياتها. وتُعين الجمعية رئيس لجنة الدراسات[[3]](#footnote-3) ونائبه، بالتشاور مع جمعية الاتصالات الراديوية (RA) حسب الاقتضاء، وتتلقى التقرير الرسمي عن أعمال لجنة الدراسات. ويجوز إعداد تقرير لعرضه على جمعية الاتصالات الراديوية للعلم. ويجوز أيضاً أن تنشئ جمعية الاتصالات الراديوية لجنة دراسات من أجل إجراء دراسات مشتركة مع قطاع تقييس الاتصالات وإعداد مشاريع توصيات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك وتعيين رئيس لجنة الدراسات ونائبه2. وفي هذه الحالة، يكون قطاع الاتصالات الراديوية هو المسؤول عن إدارة لجنة الدراسات هذه والموافقة على توصياتها.

**6.1.2** يجوز للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات أو الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات تعيين إحدى لجان الدراسات كلجنة دراسات رئيسية لبعض دراسات قطاع تقييس الاتصالات التي تشكل برنامج عمل محدداً يشمل عدداً من لجان الدراسات. وأن تكون هذه اللجنة الرئيسية مسؤولة عن دراسة المسائل الأساسية الملائمة. وبالإضافة إلى ذلك، تكون لجنة الدراسات الرئيسية مسؤولة، بالتشاور مع لجان الدراسات المعنية، حسب الاقتضاء، "مع إيلاء الاعتبار الواحب لعمل منظمات التقييس الوطنية والإقليمية والدولية الأُخرى" (الرقم 196 من الاتفاقية)، عن تحديد واستدامة الإطار العام وتنسيق الدراسات المقرر إجراؤها، وإسنادها إلى لجان الدراسات (بالتشاور مع لجان الدراسات ذات الصلة مع الاعتراف باختصاصات لجان الدراسات ذات الصلة) وعن تحديد أولويات الدراسات، وضمان إعداد توصيات متسقة وكاملة في الوقت المناسب. وتبلغ لجنة الدراسات الرئيسية الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات بالتقدم المحرز في العمل المحدد في نطاق أنشطتها. وينبغي عرض المسائل التي لا تستطيع لجنة الدراسات حلها على الفريق الاستشاري لكي يقدم مشورته واقتراحاته لتوجيه العمل.

## 2.2 الاجتماعات التي تُعقد خارج جنيف

**1.2.2** يجوز للجان الدراسات أو فرق العمل الاجتماع خارج جنيف إذا دعتها إلى ذلك الدول الأعضاء أو أعضاء قطاع التقييس أو أي كيانات أُخرى مُرخص لها في هذا الصدد من إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد، وإذا كان عقد الاجتماع خارج جنيف مستصوباً (كأن يكون مرافقاً لندوات أو حلقات دراسية). ولا يُنظر في هذه الدعوات إلاّ إذا كانت مقدمة إلى جمعية عالمية لتقييس الاتصالات أو إلى اجتماع للجنة دراسات تابعة لقطاع تقييس الاتصالات، وتخطط وتنظم بصفة نهائية بعد التشاور مع مدير مكتب تقييس الاتصالات في حدود الاعتمادات المالية التي يخصصها مجلس الاتحاد لقطاع تقييس الاتصالات.

**2.2.2** بالنسبة إلى الاجتماعات التي تُعقد خارج جنيف، تُطبق أحكام القرار 5 (كيوتو، 1994) لمؤتمر المندوبين المفوضين وكذلك المقرر 304 للمجلس. ويجب أن تكون الدعوات المقدمة لعقد اجتماعات لجان الدراسات أو اجتماعات فرق عملها خارج جنيف مشفوعة ببيان بموافقة المضيف على تحمل النفقات الإضافية وقيامه على الأقل بتوفير أماكن مناسبة مع الأثاث والتجهيزات اللازمة بدون مقابل، أما إذا تعلق الأمر بالبلدان النامية فلا يلزم بالضرورة تقديم التجهيزات بالمجان إن طلبت الحكومة المضيفة ذلك.

**3.2.2** في حالة إلغاء دعوة لأي سبب من الأسباب، يُقترَح على الدول الأعضاء أو أي كيانات أُخرى مُرخص لها بالشكل الواجب، عقد الاجتماع في جنيف، ويكون عقد الاجتماع، من حيث المبدأ، في نفس التاريخ الذي كان مقرراً في الأصل.

**4.2.2** بالنظر إلى المادة 40 من دستور الاتحاد، وعملاً بالقرار 32 (المراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات بشأن تعزيز وسائل العمل الإلكترونية في أعمال قطاع تقييس الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات، يجوز، في حالات استثنائية من قبيل حالات الاتصالات الوبائية العاجلة والاستثنائية التي تحددها منظمة الصحة العالمية، أن تُعقد اجتماعات لجان الدراسات وأفرقة العمل باستخدام وسائل الاتصالات الإلكترونية.

## 3.2 المشاركة في الاجتماعات

**1.3.2** تكون الدول الأعضاء والكيانات الأخرى المخوَّلة حسب الأصول عملاً بالمادة 19 من الاتفاقية، والهيئات الأكاديمية عملاً بالقرار 169 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، والشركات الصغيرة والمتوسطة (SME) عملاً بالقرار 209 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، ممثلة في لجان الدراسات وأفرقتها ذات الصلة، مثل فرق العمل وأفرقة المقررين، التي ترغب في المشاركة في أعمالها، بإيفاد مشاركين تختارهم وتسجل أسماءهم باعتبارهم مؤهلين لدراسة وإيجاد حلول مُرضية للمسائل محل الدراسة. ومع ذلك، يجوز، في حالات استثنائية، أن يكون التسجيل من جانب الدول الأعضاء أو الكيانات الأُخرى المرخص لها على النحو الواجب في إحدى لجان الدراسات أو أحد أفرقتها ذات الصلة بدون تحديد أسماء المشاركين المعنيين. ويجوز لرؤساء الاجتماعات دعوة أفرادٍ من الخبراء، حسب الاقتضاء. ويجوز للخبراء تقديم تقارير ومعلومات توضيحية بطلب من رؤساء الاجتماعات؛ كما يمكن للخبراء المشاركة في المناقشات ذات الصلة.

**2.3.2** تكون اجتماعات الأفرقة الإقليمية التابعة للجان الدراسات، من حيث المبدأ، مقصورة على مندوبي وممثلي الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والهيئات الأكاديمية والشركات الصغيرة والمتوسطة والمنتسبين في المنطقة. ومع ذلك يجوز لكل من رؤساء الأفرقة الإقليمية دعوة مشاركين آخرين لحضور اجتماع بأكمله أو جزء منه إذا كان هؤلاء المشاركون الآخرون مؤهلين لحضور اجتماعات لجنة الدراسات ذاتها.

**3.3.2** يُؤذن لأعضاء الاتحاد منالهيئات الأكاديمية والشركات الصغيرة والمتوسطة والمنتسبين في المنطقة المعنية بالمشاركة في اجتماعات الأفرقة الإقليمية المعنية، دون أن يكون لهم دور في عملية اتخاذ القرارات وفقاً للقرار 169 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن السماح للهيئات الأكاديمية بالمشاركة في أعمال الاتحاد.

**4.3.2**  ينبغي عند إعداد برامج أعمال اجتماعات لجان الدراسات والجداول الزمنية لهذه الاجتماعات بذل قصارى الجهد لتجّنب تزامن الجدول الزمني لاجتماع لجنة الدراسات مع أي فترات دينية مهمة.

**5.3.2** يجب عند إعداد برامج أعمال اجتماعات لجان الدراسات والجداول الزمنية لهذه الاجتماعات مراعاة ضرورة ألا تُعقد اجتماعات لجان الدراسات بالتزامن مع اجتماعات الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات، خاصةً في حال عقد اجتماعات لجان الدراسات أو اجتماعات الفريق الاستشاري خارج مقر الاتحاد.

## 4.2 تقارير لجان الدراسات إلى الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات

**1.4.2** تجتمع جميع لجان الدراسات قبل انعقاد الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات بوقت كاف يسمح للتقرير الذي تقدمه كل لجنة إلى الجمعية بأن يصل إلى إدارات الدول الأعضاء وأعضاء القطاع قبل موعد افتتاح الجمعية بخمس وثلاثين يوماً تقويمياً كحد أقصى.

**2.4.2** يُعِد رئيس لجنة الدراسات، بالتشاور مع أعضاء لجنة الدراسات، التقرير الذي تقدمه كل لجنة إلى الجمعية، ويشمل:

- ملخصاً قصيراً للنتائج التي تم التوصل إليها في فترة الدراسة، على أن يكون هذا الملخص شاملاً؛

- الإشارة إلى جميع التوصيات (الجديدة أو المراجَعة) التي وافقت عليها الدول الأعضاء أثناء فترة الدراسة، مع تحليل إحصائي للأنشطة فيما يخص كل مسألة من مسائل لجنة الدراسات؛

- الإشارة إلى جميع التوصيات التي ألغيت أثناء فترة الدراسة؛

- الإشارة إلى النصوص النهائية لجميع مشاريع التوصيات (الجديدة أو المراجَعة) التي تحال إلى الجمعية للنظر فيها؛

- قائمة بالمسائل الجديدة أو المراجَعة المقترحة للدراسة؛

- أي عقبات/تحديات رئيسية واجهتها لجنة الدراسات في فترة الدراسة السابقة وما اقتُرح من تدابير للتغلب عليها؛

- استعراضاً لأنشطة التنسيق المشتركة التي تعد لجنة الدراسات هي اللجنة الرئيسية بالنسبة إليها؛

- مشروع خطة عمل بشأن التقييس لفترة الدراسة القادمة.

القسـم 3

إدارة لجان الدراسات

**1.3** في إطار الولاية المحددة في القرار 2 للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، يكون رؤساء لجان الدراسات مسؤولين عن وضع هيكل ملائم لتوزيع العمل وتنسيقه، بعد التشاور مع نواب رؤساء لجان الدراسات. ويؤدي رؤساء لجان الدراسات المهام المطلوبة منهم في إطار لجان الدراسات الخاصة بهم أو من خلال أنشطة تنسيق مشتركة.

**2.3** يستند تعيين الرؤساء ونوابهم إلى أحكام القرار 208 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن تعيين رؤساء الأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات ونوابهم، والمدة القصوى لولاياتهم.

**3.3** ينبغي لرئيس لجنة الدراسات إنشاء فريق إدارة يتألف من جميع نواب الرئيس ورؤساء فرق العمل وغيرهم، للمساعدة في تنظيم العمل. وتكون مهمة نائب الرئيس هي مساعدة الرئيس في الأمور المتصلة بإدارة لجنة الدراسات، بما في ذلك أن ينوب عن الرئيس في الاجتماعات الرسمية لقطاع تقييس الاتصالات أو يحل محل الرئيس في حالة عدم استطاعته مواصلة القيام بمهامه في لجنة الدراسات. ويتولى رئيس كل فرقة عمل دور القيادة التقنية والإدارية وينبغي الاعتراف بأن دوره يساوي في أهميته دور نائب رئيس لجنة الدراسات. وينبغي أن تُسنَد إلى كل نائب رئيس وظائف محددة استناداً إلى برنامج عمل لجنة الدراسات. ويُشجع فريق الإدارة على مساعدة الرئيس في الاضطلاع بدور إدارة لجان الدراسات، فيما يخص مثلاً المسؤوليات المتعلقة بأنشطة الاتصال والتعاون والتآزر مع منظمات ومنتديات واتحادات التقييس الأُخرى خارج الاتحاد، والترويج لأنشطة لجان الدراسات ذات الصلة.

**4.3** استناداً إلى الفقرة 2.3 أعلاه، ينبغي لدى تعيين رؤساء لفرق العمل التفكير أولاً في نواب الرؤساء المعينين. ولكن هذا لا يمنع تعيين خبراء أكفاء آخرين رؤساءً لفرق العمل.

**5.3** ينبغي عند تعيين أو اختيار أعضاء فريق الإدارة الاستفادة، قدر الإمكان، من موارد مجموعة تشمل أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء وأعضاء القطاع، وفقاً للمبادئ التوجيهية لتعيين العدد الأمثل من نواب الرؤساء للأفرقة الاستشارية ولجان الدراسات والأفرقة الأخرى التابعة للقطاعات، الواردة في الملحق 3 بالقرار 208 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، ومع مراعاة متطلبات الكفاءة المثبتة، مع الاعتراف، في الوقت نفسه، بضرورة اقتصار تعيين نواب الرؤساء ورؤساء فرق العمل على العدد اللازم لضمان فعالية وكفاءة إدارة لجنة الدراسات وتسيير أعمالها بما يتمشى مع هيكلها المخطط وبرنامج عملها المتوقع.

**6.3** يُتوقع أن يحصل رئيس اللجنة أو نائب الرئيس أو رئيس فرقة العمل، لدى قبوله لهذا الدور، على الدعم اللازم من الدولة العضو أو من عضو القطاع للوفاء بالتزاماته طوال الفترة الممتدة حتى انعقاد الجمعية العالمية التالية.

**7.3** يشارك رؤساء لجان الدراسات في الجمعية لتمثيل لجان الدراسات.

القسـم 4

الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات

**1.4** طبقاً للمادة 14A من الاتفاقية.

**2.4** تكون عضوية الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات (TSAG) مفتوحة أمام ممثلي إدارات الدول الأعضاء وممثلي أعضاء قطاع تقييس الاتصالات، والهيئات الأكاديمية عملاً بالقرار 169 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، ورؤساء لجان الدراسات والأفرقة الأُخرى أو ممثليهم المعينين. ويشارك مدير مكتب تقييس الاتصالات أو ممثلوه المعينون في الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات. كما يشارك في الفريق الاستشاري رؤساء لجان الدراسات والأفرقة الأُخرى، حسب الحالة، أو ممثلوهم المعينون (أي نوابهم).

**3.4** الواجبات الرئيسية للفريق الاستشاري هي استعراض أولويات أنشطة قطاع تقييس الاتصالات، وبرامجه، وعملياته، وشؤونه المالية واستراتيجياته، واستعراض مدى التقدم في تنفيذ برنامج عمله، وتوفير مبادئ توجيهية لعمل لجان الدراسات والتوصية بالإجراءات التي تؤدي *خصوصاً* إلى دعم التعاون والتنسيق مع الهيئات الأُخرى ذات الصلة، داخل قطاع تقييس الاتصالات ومع قطاع الاتصالات الراديوية (ITU-R) وقطاع تنمية الاتصالات (ITU-D) والأمانة العامة، ومع المنظمات والمحافل والاتحادات الأُخرى المختصة بالتقييس خارج الاتحاد، بما في ذلك الاتحاد البريدي العالمي.

**4.4** يعين الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات التغييرات في المتطلبات ويقدم المشورة بشأن التغييرات المناسبة الواجب إدخالها على أولويات عمل لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات، وتخطيط الأعمال وتوزيعها بين لجان الدراسات (وتنسيق هذه الأعمال مع القطاعين الآخرين)، مع المراعاة الواجبة للتكاليف والموارد المتاحة داخل مكتب تقييس الاتصالات ولجان الدراسات. ويرصد الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات أي أنشطة تنسيق مشتركة، ويجوز له أيضاً التوصية بإنشاء مثل هذه الأنشطة، عند الاقتضاء. ويجوز للفريق كذلك تقديم المشورة بشأن أي تحسينات أُخرى على أساليب عمل قطاع تقييس الاتصالات. ويرصد الفريق الاستشاري أنشطة لجان الدراسات الرئيسية ويصدر آراءه بشأن التقارير المرحلية المقدمة إليه. ويسعى الفريق الاستشاري إلى كفالة إكمال برامج عمل لجان الدراسات بنجاح.

**4.4*مكرراً*** تعين الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات رئيس الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات ونوابه وفقاً للقرار 208 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين.

**5.4** يجوز للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات إسناد سلطة مؤقتة إلى الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات بين جمعيتين متعاقبتين لدراسة مواضيع تحددها الجمعية والتصرف بشأنها. وينبغي أن تتأكد الجمعية من أن الوظائف الخاصة المسندة إلى الفريق لا تترتب عليها نفقات مالية تتجاوز ميزانية قطاع تقييس الاتصالات. وللفريق الاستشاري أن يتشاور مع المدير بشأن هذه المواضيع، عند الضرورة. وينبغي للفريق الاستشاري أن يقدم إلى الجمعية في دورتها التالية تقارير عن أنشطته بشأن إنجاز المهام الخاصة المسندة إليه وفقاً للرقم 197I من الاتفاقية والقرار 22 (المراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات. وتنتهي هذه السلطة عندما تجتمع الجمعية التالية، إلا أن الجمعية يجوز لها أن تقرر تمديد هذه السلطة لمدة محددة.

**6.4** يعقد الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات الاجتماعات العادية المدرجة في الجدول الزمني لاجتماعات قطاع تقييس الاتصالات. وينبغي عقد هذه الاجتماعات كلما استدعى الأمر، على ألاّ يقل عددها عن اجتماع واحد في السنة[[4]](#footnote-4)3، وينبغي ألا تُعقد اجتماعات لجان الدراسات بالتزامن مع اجتماعات الفريق الاستشاري، خاصةً في حال عقد اجتماعات لجان الدراسات أو الفريق الاستشاري خارج مقر الاتحاد.

**6.4*مكرراً*** ينبغي عند إعداد برامج أعمال اجتماعات الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات والجداول الزمنية لهذه الاجتماعات بذل قصارى الجهد لتجّنب تزامن الجدول الزمني لاجتماع الفريق مع أي فترات دينية مهمة.

**7.4** مراعاة للحد من مدة الاجتماعات وتكاليفها إلى أقصى حد ممكن، يقوم رئيس الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات بالتعاون مع المدير من أجل القيام بالأعمال التحضيرية المسبقة المناسبة، مثل تحديد القضايا الرئيسية للمناقشة.

**8.4** يجب عموماً تطبيق النظام الداخلي المنطبق على لجان الدراسات على الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات واجتماعاته. ومع ذلك، يجوز، طبقاً لتقدير الرئيس، تقديم مقترحات مكتوبة أثناء اجتماع الفريق بشرط أن تكون مستندة إلى المناقشات الجارية أثناء الاجتماع ويكون الغرض منها هو المساعدة في التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة أثناء الاجتماع.

**9.4** وفقاً للقرار 154 (المراجَع في دبي،2018 ) لمؤتمر المندوبين المفوضين، يُعِد الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات بعد كل اجتماع تقريراً عن أنشطته. ويجب أن يُتاح هذا التقرير بعد موعد اختتام الاجتماع بثلاثة أسابيع كحد أقصى. ويوزَّع التقرير طبقاً للإجراءات العادية لقطاع تقييس الاتصالات ويُتاح باللغات الرسمية الست للاتحاد.

**10.4** يُعِد الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات تقريراً للجمعية بشأن المسائل المسندة إليه من الجمعية السابقة. كما يعد الفريق في اجتماعه الأخير الذي يسبق الجمعية، وفقاً للرقم 197H من الاتفاقية، وقبل موعد افتتاح الجمعية بـخمس وثلاثين يوماً تقويمياً كحد أقصى، تقريراً يلخص أنشطته منذ الجمعية السابقة. ويقدم هذا التقرير المشورة بشأن توزيع العمل ومقترحات بشأن أساليب عمل قطاع تقييس الاتصالات واستراتيجياته وعلاقاته بقطاعي الاتحاد الآخرين وأعضائهما، حسب الاقتضاء. كما ينبغي أن يتضمن تقرير الفريق الاستشاري إلى الجمعية مقترحات بشأن القرار 2 للجمعية، أي أسماء لجان الدراسات ومسؤولياتها واختصاصاتها. ويحيل المدير هذه التقارير إلى الجمعية.

القسـم 5

واجبات المدير

**1.5** ترد واجبات مدير مكتب تقييس الاتصالات (TSB) بإيجاز في المادة 15 والأحكام ذات الصلة في المادة 20 من الاتفاقية. وترد هذه الواجبات بصورة أكثر تفصيلاً في هذا القرار.

**2.5** يتخذ المدير الإجراءات التحضيرية اللازمة لاجتماعات الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات والفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات ولجان الدراسات والأفرقة الأُخرى، وينسق أعمالها كي تسفر الاجتماعات عن أفضل النتائج في أقصر وقت ممكن. ويحدد المدير، بالاتفاق مع الفريق الاستشاري ورؤساء لجان الدراسات، مواعيد وبرامج اجتماعات الفريق الاستشاري واجتماعات لجان الدراسات وفرق العمل، ويقوم بتجميع هذه الاجتماعات في وقت واحد تبعاً لطبيعة العمل وتوافر الموارد لمكتب تقييس الاتصالات والموارد الأُخرى في الاتحاد.

**2.5*مكرراً*** يكفل المدير أن تعمل الأمانة المخصصة للجان الدراسات والأفرقة الإقليمية التابعة لها على دعم الأعضاء في تحقيق الأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية (القرار 71 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين).

**3.5** يقترح المدير تعديلات صياغية على قرارات الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات ويرفع توصية بما إذا كانت التعديلات جوهرية بما يكفي لإصدار صيغة مراجَعة من القرار، ويُتيح للدول الأعضاء هذه التوصية قبل عقد الجمعية بوقت كافٍ.

**4.5** يدير المدير عملية تخصيص موارد قطاع تقييس الاتصالات المالية وموارد مكتب تقييس الاتصالات البشرية اللازمة من أجل الاجتماعات التي يديرها مكتب تقييس الاتصالات بطريقة تتفق مع الخطتين الاستراتيجية والمالية المعتمدتين للقطاع والميزانية التي أقرها المجلس، وتوزيع الوثائق ذات الصلة على الدول الأعضاء في الاتحاد وأعضاء القطاع (تقارير الاجتماعات، والمساهمات، وما إلى ذلك)، وإصدار منشورات القطاع، ووظائف الدعم التشغيلي المرخص بها من أجل شبكة الاتصالات الدولية وخدماتها (النشرة التشغيلية، وتخصيص الشفرات، وما إلى ذلك) وتسيير أعمال مكتب تقييس الاتصالات.

**4.5*مكرراً*** يشجع المدير المشاركة النشطة للأعضاء، خاصةً من البلدان النامية، في عمل قطاع تقييس الاتصالات القائم على المساهمات، وينشر في تقرير رئيس كل اجتماع للجنة دراسات أو فريق إقليمي حساباً كاملاً للموارد المستخدمة والمنح المطلوبة والمقدمة إلى جانب أي موارد تنفق من خارج الميزانية.

**5.5** يوفر المدير الاتصال المطلوب بين قطاع تقييس الاتصالات والقطاعين الآخرين والأمانة العامة للاتحاد والمنظمات الأُخرى لوضع المعايير.

**6.5** عند قيام المدير، في إطار العملية التحضيرية لميزانية فترة السنتين للاتحاد، بإعداد تقديرات الاحتياجات المالية لقطاع تقييس ‏الاتصالات حتى الجمعية التالية لتقييس الاتصالات، يقوم المدير بإعداد التقديرات المالية وفقاً للأحكام ذات الصلة من اللوائح المالية والقواعد المالية، آخذاً بعين الاعتبار القرارات ذات الصلة للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بما فيها أولويات عمل القطاع.

**7.5** يقدم المدير إلى الجمعية (للعلم) ملخصاً لحسابات السنوات التي انقضت ‏منذ الجمعية السابقة وتقديراً للمصروفات اللازمة لقطاع تقييس الاتصالات لتغطية المتطلبات المالية حتى موعد انعقاد الجمعية ‏التالية ولما يليها من ميزانيات فترات السنتين والخطة المالية، حسب الاقتضاء، آخذاً بعين الاعتبار النتائج ذات الصلة للجمعية ‏العالمية، بما فيها الأولويات.‏

**8.5** يُقدم المدير حسابات النفقات المترتبة على الجمعية العالمية الجارية لتقييس الاتصالات إلى لجنة مراقبة الميزانية لإجراء فحص مبدئي لها، ثم إلى الجمعية لاعتمادها.

**9.5** يرفع المدير إلى الجمعية تقريراً عن الاقتراحات التي يتلقاها من الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات (انظر الفقرة 9.4) فيما يتعلق بتنظيم لجان الدراسات والأفرقة الأُخرى، واختصاصاتها وبرنامج عملها خلال فترة الدراسة التالية وكذلك مقترحات بشأن السبل والوسائل الكفيلة بزيادة موارد الاتحاد من خلال قطاع تقييس الاتصالات. ويجوز للمدير إبداء وجهة نظره في هذه الاقتراحات.

**10.5** يجوز للمدير، بالإضافة إلى ذلك، وفي حدود القيود المنصوص عليها في الاتفاقية، أن يرفع إلى الجمعية أي تقرير أو اقتراح يساعد على تحسين عمل قطاع تقييس الاتصالات، والسبل والوسائل الكفيلة بزيادة موارده لكي تقرر الجمعية الإجراء الواجب اتخاذه. وعلى وجه الخصوص، يرفع المدير إلى الجمعية الاقتراحات التي قد يرى ضرورة رفعها إليها فيما يتعلق بتنظيم لجان الدراسات واختصاصاتها خلال فترة الدراسة التالية، وما يُتوقَّع مواجهته من تحديات في تنفيذ الدراسات وقرارات الجمعية.

**11.5** يجوز للمدير أن يطلب مساعدة من رؤساء لجان الدراسات والفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات فيما يتعلق بالاقتراحات الخاصة بالمرشحين المحتملين لمناصب رؤساء ونواب رؤساء لجان الدراسات والفريق الاستشاري، لكي ينظر فيها رؤساء الوفود.

**12.5** بعد اختتام الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، يُزود المدير إدارات الدول الأعضاء وأعضاء القطاع المشاركين في أنشطة قطاع تقييس الاتصالات والهيئات الأكاديمية المنضمة إليه والشركات الصغيرة والمتوسطة الأعضاء فيه بقائمة بلجان الدراسات وغيرها من الأفرقة التي شكلتها الجمعية، موضحاً مجال الاختصاص العام والمسائل التي أسندت إلى مختلف اللجان لدراستها.

**12.5*مكرراً*** وعلاوةً على ذلك، يُزود المدير المنظمات الدولية المعنية، للعلم، بقائمة بلجان الدراسات والأفرقة الأُخرى التي شكلتها الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات.

**13.5** تدعى المنظمات الدولية المشارِكة، استناداً إلى الفقرة 12.5*مكرراً*، إلى تقديم هذه التفاصيل في أقرب وقت ممكن بعد كل جمعية، على ألاّ يتجاوز ذلك شهرين عقب تلقي رسالة معممة للمدير، وتحديث هذه التفاصيل بانتظام.

**14.5** يصرح للمدير، في الفترات الفاصلة بين دورات الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، وعندما تتطلب الظروف ذلك، باتخاذ إجراءات استثنائية لضمان كفاءة عمل قطاع تقييس الاتصالات في حدود الاعتمادات المتاحة.

**15.5** يُشجَّع المدير في الفترات الفاصلة بين الجمعيات العالمية لتقييس الاتصالات على اعتماد إجراءات/عملية تضمن زيادة إنتاجية أعمال قطاع تقييس الاتصالات، وتحقيق أقصى زيادة ممكنة لما لهذه الأعمال من قيمة مضافة بالنسبة إلى جميع أعضاء قطاع التقييس ولصالح قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/الاتصالات ككل.

**16.5** يخوَّل المدير في الفترات الفاصلة بين الجمعيات العالمية لتقييس الاتصالات، وبالتشاور مع رؤساء لجان الدراسات ورئيس الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات، صلاحية توجيه أعمال قطاع تقييس الاتصالات بهدف سدّ أي ثغرات قد تُحدثها التكنولوجيات الجديدة/الناشئة وتجنب تأخر استجابة القطاع لهذه التكنولوجيات.

**17.5** يجوز للمدير، في الفترات الفاصلة بين دورات الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، أن يطلب مساعدة من رؤساء لجان الدراسات ورئيس الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات فيما يتعلق بتوزيع الموارد المالية والبشرية المتاحة لتمكينه من ضمان قيام قطاع تقييس الاتصالات بعمله على أكمل وجه.

**18.5** يكفل المدير، بالتشاور مع رؤساء لجان الدراسات ورئيس الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات، تدفق المعلومات في شكل ملخصات تنفيذية عن أعمال لجان الدراسات. وينبغي وضع هذه المعلومات بالشكل الذي يساعد في متابعة العمل الجاري في قطاع تقييس الاتصالات وتقدير أهميته العامة.

**19.5** يعزز المدير التعاون والتنسيق مع منظمات التقييس الأُخرى لصالح قطاع تقييس الاتصالات وأعضائه ويرفع تقريراً إلى الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات عن هذه الجهود.

القسـم 6

المساهمات

**1.6** ينبغي تقديم المساهمات قبل افتتاح الجمعية بشهر واحد على الأقل، ويجب في كل الأحوال، أن يكون الموعد النهائي الصارم لتقديم جميع المساهمات إلى الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، 21 يوماً تقويمياً على الأقل قبل افتتاح الجمعية لكي تتسنى ترجمتها في الوقت المناسب ودراستها بشكل وافٍ من جانب الوفود. ويجب أن ينشر مكتب تقييس الاتصالات على الفور جميع المساهمات المقدمة إلى الجمعية بلغاتها الأصلية على الموقع الإلكتروني للجمعية، حتى قبل ترجمتها إلى اللغات الرسمية الأُخرى للاتحاد.

**2.6** يكون تقديم المساهمات إلى اجتماعات لجان الدراسات وأفرقة العمل والفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات، وشكل هذه المساهمات طبقاً لأحكام التوصيتين ITU‑T A.1 وITU‑T A.2، على التوالي.

القسـم 7

إعداد المسائل والموافقة عليها

## 1.7 إعداد المسائل أو مراجعتها

**0.1.7** يُتَّبع في إعداد مشروع مسألة جديدة أو مراجعة من أجل الموافقة عليه وإدراجه في برنامج عمل قطاع تقييس الاتصالات إحدى الوسائل المفضلة التالية:

أ ) المعالجة من خلال لجنة دراسات أو الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات؛

ب) المعالجة من خلال لجنة دراسات مع النظر فيها مرة أخرى في اللجنة المعنية للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات عندما يكون اجتماع لجنة الدراسات آخر اجتماع لها في فترة الدراسة قبل انعقاد الجمعية؛

أو المعالجة من خلال الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (انظر الفقرة 10.1.7).

**1.1.7** تقدم الدول الأعضاء والكيانات الأُخرى المرخص لها بالشكل الواجب المسائل المقترحة كمساهمات إلى اجتماع لجنة الدراسات التي ستنظر في هذه المسألة (المسائل) الجديدة أو المراجعة.

**2.1.7** ينبغي صياغة كل مسألة مقترحة على شكل هدف محدد (أو أهداف محددة) من المهام، وأن تكون مصحوبة بمعلومات مناسبة كما هو مبين في التذييل I لهذا القرار بهدف إدارة الموارد المحدودة للاتحاد بأقصى قدر ممكن من الكفاءة واستخدام الموارد على النحو الأمثل. وينبغي أن تبرر هذه المعلومات بوضوح الأسباب الداعية إلى اقتراح المسألة وأن توضح درجة الاستعجال، مع مراعاة العلاقة مع عمل لجان الدراسات وهيئات التقييس الأُخرى، وأخذ احتياجات البلدان النامية في الاعتبار.

**3.1.7** يُوزع مكتب تقييس الاتصالات المسائل الجديدة أو المراجعة المقترح دراستها على الدول الأعضاء وعلى أعضاء القطاع بلجان الدراسات المعنية، على أن تصل إليهم شهراً واحداً على الأقل قبل اجتماع لجنة الدراسات التي ستنظر في المسألة (المسائل).

**4.1.7** يجوز للجنة الدراسات المعنية نفسها أن تقترح مسائل جديدة أو للمراجعة أثناء الاجتماع.

**5.1.7** تنظر كل لجنة من لجان الدراسات في المسائل الجديدة أو المراجعة المقترحة لتحدد:

‘1’ الغرض الواضح من كل مسألة مقترحة؛

‘2’ أولوية التوصية (أو التوصيات) الجديدة المرغوبة ومدى إلحاحها، أو التغيرات المطلوب إدخالها على التوصيات القائمة نتيجة لدراسة المسائل؛

‘3’ ما يلزم للحد قدر الإمكان من التداخل بين المسائل المقترحة داخل لجنة الدراسات المعنية والمسائل الجديدة أو المراجعة التي تدرسها لجان الدراسات الأُخرى، يجوز أن تؤخذ أعمال منظمات التقييس الأُخرى في الاعتبار أيضاً.

**6.1.7** توافق لجنة الدراسات على تقديم المسائل الجديدة أو المراجعة المقترحة للموافقة عليها بتوافق الآراء بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاع الحاضرين في اجتماع لجنة الدراسات عند مناقشة المسألة الجديدة أو المراجعة المقترحة واستيفاء المعايير الواردة في الفقرة 5.1.7.

**7.1.7** يحاط الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات، عن طريق بيان اتصال من لجان الدراسات، بجميع المسائل الجديدة أو المراجعة المقترحة، بما يسمح له بالنظر في جميع الآثار التي من المحتمل أن تترتب على ذلك بالنسبة إلى عمل جميع لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات أو غيرها من الأفرقة. ويستعرض الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات، بالتعاون مع واضع المسألة (أو واضعي المسائل) المقترحة، هذه المسألة (أو المسائل)، ويجوز له، عند الاقتضاء، أن يوصي بإدخال تعديلات عليها، مراعياً في ذلك المعايير المبينة في الفقرة 5.1.7 أعلاه.

**8.1.7** لا بد من قيام الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات باستعراض المسائل قبل الموافقة عليها إلاّ إذا رأى مدير مكتب تقييس الاتصالات أن هناك ما يبرر التعجيل بالموافقة، بعد التشاور مع رئيس الفريق الاستشاري ورئيس أي من لجان الدراسات الأُخرى حيثما يمكن أن تنشأ مشاكل تداخل فيما بين المسائل أو مشاكل اتصال.

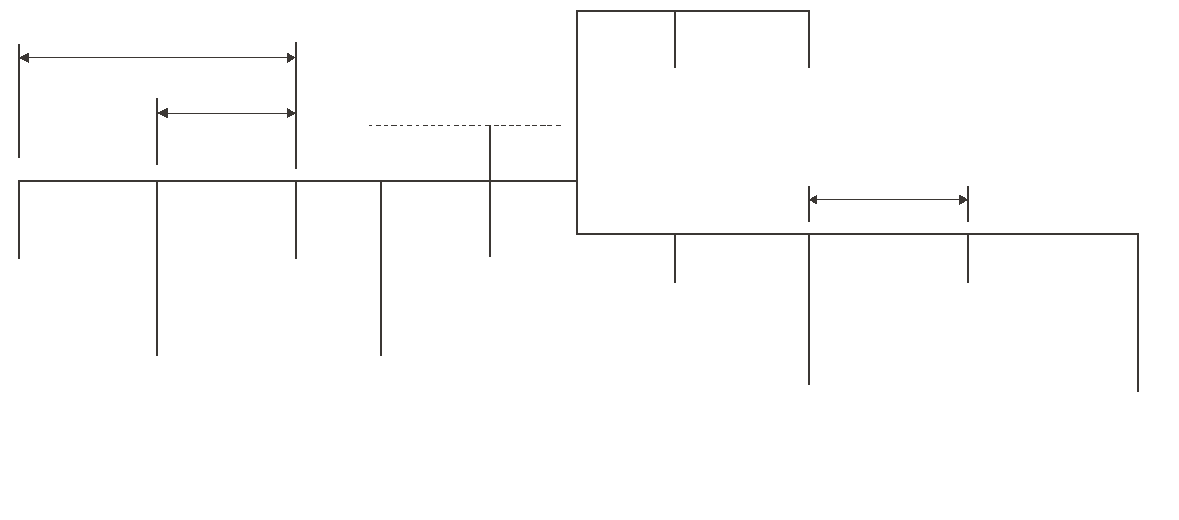
**9.1.7** يجوز أن توافق لجنة دراسات على بدء العمل بشأن مشروع مسألة جديدة أو مراجعة قبل الموافقة عليها.

**10.1.7** إذا اقترحت دولة عضو أو عضو قطاع، بالرغم من الأحكام السابقة، مسألة على جمعية عالمية لتقييس الاتصالات مباشرةً، ينبغي للجمعية أن توافق على المسألة الجديدة أو المراجعة أو أن تدعو الدولة العضو أو عضو القطاع إلى تقديم المسألة المقترحة للاجتماع التالي للجنة (للجان) الدراسات المعنية لإتاحة الوقت لدراسته بعناية.

**11.1.7** مراعاة للملامح الخاصة التي تتسم بها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية لا سيما أقل البلدان نمواً، يراعي مكتب تقييس الاتصالات الأحكام ذات الصلة من القرار 44 (المراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات عند الرد على أي طلب مقدم من هذه البلدان من خلال مكتب تنمية الاتصالات (BDT)، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بالتدريب والمعلومات ودراسة المسائل التي لا تغطيها لجان دراسات قطاع تنمية الاتصالات والمساعدة التقنية اللازمة لدراسة مسائل معينة في لجان دراسات قطاع تنمية الاتصالات.

## 2.7 الموافقة على المسائل الجديدة أو المراجعة فيما بين دورات الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (انظر الشكل 1.7 أ)

**1.2.7** بعد إعداد المسائل الجديدة أو المراجعة المقترحة (انظر 1.7 أعلاه)، فيما بين دورات الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، يُتَّبع إجراء الموافقة على المسائل الجديدة أو المراجَعة الموضح أدناه في الفقرتين 2.2.7 و3.2.7.



تقوم الإدارات أو الكيانات المرخص لها بالشكل الواجب بتقديم  
 المسائل المقترحة (انظر 1.1.7)

يقوم مكتب تقييس الاتصالات بتوزيع استمارات المسائل  
(انظر 3.1.7)

شهران على الأقل

شهر واحد على الأقل

الاجتماعات الدورية للفريق الاستشاري

تستعرض لجنة الدراسات  
المسائل وتوافق على  
تقديمها للموافقة   
(انظر 6.1.7)

إخطار الفريق الاستشاري  
لتقييس الاتصالات  
(انظر 4.1.7)

يستعرض الفريق الاستشاري المسائل ويقدم توصيات بشأنها   
(انظر 4.2.7)

توافق لجنة الدراسات  
على المسائل  
(انظر 2.2.7)

يقوم المدير بإبلاغ   
الدول الأعضاء  
وأعضاء القطاع بالنتائج   
(انظر 2.2.7ب)

تطلب لجنة الدراسات  
التشاور مع  
الدول الأعضاء  
(انظر 3.2.7)

يطلب المدير موافقة   
الدول الأعضاء   
(انظر 3.2.7 أ)

شهران

تقدم الدول الأعضاء  
ردودها (انظر 3.2.7ب)

يقوم المدير  
بإبلاغ الدول الأعضاء  
وأعضاء القطاع بالنتائج  
(انظر 3.2.7ج)

Res 1 (12)\_F7.1a

**الشكل 1.7 أ - الموافقة على المسائل الجديدة أو المراجعة فيما بين دورات الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات**

**2.2.7** يمكن لأي لجنة من لجان الدراسات أن توافق على المسائل الجديدة أو المراجَعة في حالة الوصول إلى توافق في الآراء في اجتماع لجنة الدراسات. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين أن تلتزم بعض الدول الأعضاء وأعضاء القطاع (أربعة أعضاء على الأقل في المعتاد) بدعم العمل، كأن يكون ذلك بتقديم مساهمات، أو بتوفير الأفراد الذين يقومون بدور المقررين أو المحررين، و/أو باستضافة الاجتماعات. وتُسجل أسماء الكيانات الداعمة في تقرير الاجتماع مع نوع الدعم الذي تتعهد بتقديمه.

أ ) بمجرد الموافقة على المسألة الجديدة أو المراجعة المقترحة يكون لها نفس وضع المسائل الموافق عليها في الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات.

ب) يقوم المدير بإبلاغ النتائج بموجب رسالة معممة.

**3.2.7** يجوز للجنة الدراسات، عوضاً عن ذلك، أن تواصل النظر في المسألة أو أن تطلب الموافقة من خلال مشاورة الدول الأعضاء، وذلك في تقديم الدعم المبين في 2.2.7 مع تعذر التوصل إلى توافق في الآراء في لجنة الدراسات بشأن الموافقة على مسألة جديدة أو مراجَعة.

أ ) يطلب المدير من الدول الأعضاء إبلاغه في غضون شهرين بما إذا كانت تريد الموافقة أو عدم الموافقة على اقتراح المسألة الجديدة أو المراجَعة.

ب) تتحقق الموافقة على المسألة المقترحة ويكون لها نفس وضع المسائل الموافق عليها في الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، في حالة:

- موافقة الأغلبية البسيطة من جميع الدول الأعضاء التي أرسلت ردودها؛

- واستلام ما لا يقل عن عشرة ردود.

ج) يقوم المدير بإبلاغ نتائج التشاور من خلال رسالة معممة. (انظر أيضاً الفقرة 2.8).

**4.2.7** يقوم الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات، فيما بين دورات الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، باستعراض برنامج عمل قطاع تقييس الاتصالات ويوصي بتعديله عند الضرورة.

**5.2.7** ويقوم الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات، تحديداً، باستعراض أي مسائل جديدة أو مراجَعة لتحديد ما إذا كانت تتفق مع اختصاصات لجنة الدراسات. ويجوز للفريق الاستشاري أن يقرّ نص أي مسائل مقترحة جديدة أو مراجَعة أو أن يوصي بتعديله. وإذا أوصى الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات بتعديل مشروع المسألة الجديدة أو المراجَعة، يجب إعادة المسألة إلى لجنة الدراسات المعنية لإعادة النظر فيها. ويأخذ الفريق الاستشاري علماً بنص أي مسائل جديدة أو مراجَعة تمت الموافقة عليها.

## 3.7 موافقة الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات على المسائل (انظر الشكل 1.7ب)

**1.3.7** يجتمع الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات، شهرين على الأقل قبل اجتماع الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، للنظر في المسائل واستعراضها، وكذلك للتوصية بإدخال تعديلات، عند اللزوم، على المسائل قبل أن تنظر فيها الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، مع ضمان أن تستجيب المسائل للاحتياجات والأولويات العامة لبرنامج عمل قطاع تقييس الاتصالات وأنها متسقة على النحو الواجب من أجل:

‘1’ تجنب ازدواجية الجهود بين لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات؛

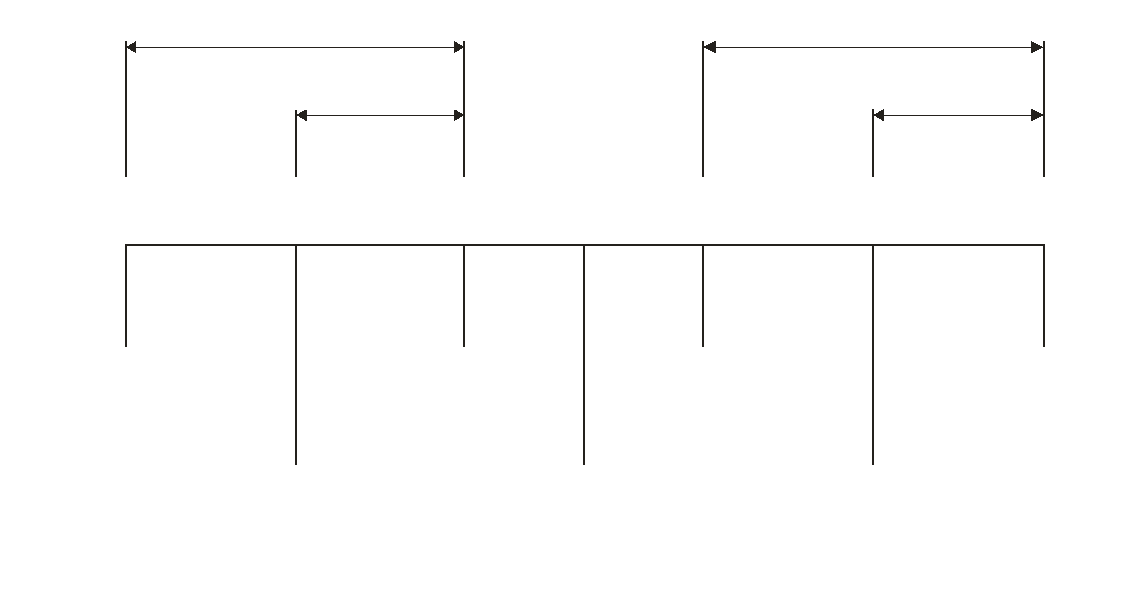
‘2’ توفير أساس منطقي للتفاعل فيما بين لجان الدراسات؛

‘3’ تسهيل عملية رصد التقدم العام في صياغة التوصيات والمنشورات الأُخرى لقطاع تقييس الاتصالات؛

‘4’ تسهيل جهود التعاون مع منظمات التقييس الأُخرى.

**2.3.7** يُخطر المدير الدول الأعضاء وأعضاء القطاع بقائمة المسائل الجديدة أو المراجعة المقترحة التي وافق عليها الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات، وذلك قبل موعد انعقاد الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات بشهر واحد على الأقل.

**3.3.7** يجوز أن توافق الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات على المسائل المقترحة طبقاً للقواعد العامة لمؤتمرات الاتحاد وجمعياته واجتماعاته.



يقوم مكتب تقييس الاتصالات بتوزيع استمارات المسائل   
(انظر 3.1.7)

إخطار الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات   
(انظر 7.1.7)

يقوم المدير بإبلاغ الدول الأعضاء (انظر 2.3.7)

شهران على الأقل

شهران على الأقل

شهر واحد على الأقل

شهر واحد على الأقل

تقوم الإدارات أو الكيانات المرخص لها بالشكل الواجب بتقديم المسائل المقترحة   
(انظر 1.1.7)

تستعرض لجنة الدراسات المسائل وتوافق على تقديمها للموافقة  
(انظر 6.1.7)

يقوم الفريق الاستشاري قبل انعقاد الجمعية باستعراض المسائل وتقديم توصيات بشأنها (انظر 1.3.7)

تقوم الجمعية باستعراض  
المسائل وتوزيعها  
 (انظر 5.1)

 Res 1 (12)\_F7.1b

**الشكل 1.7ب - الموافقة على المسائل الجديدة أو المراجعة في الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات**

## 4.7 إلغاء المسائل

يجوز للجان الدراسات، في كل حالة على حدة، أن تقرر أي البدائل التالية هو الأنسب لإلغاء مسألة ما.

### 1.4.7 إلغاء مسألة فيما بين دورات انعقاد الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات

**1.1.4.7** يجوز، أثناء اجتماع لجنة الدراسات، الاتفاق بتوافق الآراء فيما بين الحضور على إلغاء مسألة، كأن يكون ذلك بسبب الانتهاء من العمل أو لعدم تلقي مساهمات أثناء ذلك الاجتماع ولا في الاجتماعين السابقين للجنة الدراسات. ويتم الإبلاغ عن هذا الاتفاق بموجب رسالة معممة تتضمن ملخصاً توضيحياً للأسباب الداعية إلى الإلغاء. ويصبح الإلغاء سارياً إذا دلت الردود الواردة من الدول الأعضاء خلال شهرين، بأغلبية بسيطة، على عدم اعتراضها على الإلغاء. وإذا كانت الردود تدل على خلاف ذلك، تُعاد المسألة إلى لجنة الدراسات.

**2.1.4.7** تكون الدول الأعضاء التي تبدي عدم موافقتها مطالبة بتقديم أسبابها وبأن توضح التغييرات التي يمكن إدخالها لتسهيل المضي في دراسة المسائل.

**3.1.4.7** يكون التبليغ بالنتيجة بموجب رسالة معممة، ويتم إخطار الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات عن طريق المدير. وبالإضافة إلى ذلك، ينشر المدير قائمة بالمسائل الملغاة حيثما يكون ذلك مناسباً، على أن يكون ذلك مرة واحدة على الأقل في منتصف فترة الدراسة.

### 2.4.7 إلغاء مسألة بقرار من الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات

بناءً على قرار لجنة الدراسات، يدرج الرئيس في تقريره إلى الجمعية طلباً لإلغاء المسألة. وتبت الجمعية في الطلب حسب الاقتضاء.

القسـم 8

عمليات وضع التوصيات والموافقة عليها

## 1.8 عمليات الموافقة على توصيات قطاع تقييس الاتصالات واختيار عملية الموافقة

يوضح القسم 9 من هذا القرار الإجراءات الواجب اتباعها في الموافقة على التوصيات التي تتطلب مشاورات رسمية مع الدول الأعضاء (عملية الموافقة التقليدية (TAP)). وتوضح التوصية ITU-T A.8 الإجراءات الواجب اتخاذها في الموافقة على التوصيات التي لا تتطلب مشاورات رسمية مع الدول الأعضاء (عملية الموافقة البديلة (AAP)). وطبقاً للاتفاقية، يكون وضع التوصيات الموافق عليها متساوياً عند الموافقة عليها بأي من الطريقتين.

تشير كلمة "اختيار" إلى اختيار عملية الموافقة البديلة (AAP) أو اختيار عملية الموافقة التقليدية (TAP) لوضع التوصيات الجديدة والمراجَعة والموافقة عليها.

### 1.1.8 الاختيار أثناء اجتماعات لجان الدراسات

يُفترض، كمنهجٍ عام، أن تتبع توصيات قطاع تقييس الاتصالات التي يتعلق مضمونها صراحةً بمسائل تخصيص موارد الترقيم أو العناوين، والتعريفات وتحديد الرسوم والمحاسبة عملية الموافقة التقليدية. وعلى نحو مماثل، يفترض أن تتبع توصيات القطاع المتصلة بالمسائل الأُخرى عملية الموافقة البديلة. ومع ذلك، يمكن اتخاذ إجراء واضح في اجتماع لجنة الدراسات لتغيير الاختيار من عملية الموافقة البديلة إلى عملية الموافقة التقليدية، والعكس بالعكس، إذا قررت الدول الأعضاء وأعضاء القطاع الحاضرون في الاجتماع ذلك بتوافق الآراء.

وعند تحديد ما إذا كان مشروع أي توصية جديدة أو مراجعة يضم محتوى سياساتياً أو تنظيمياً صريحاً، يتعلق بشكل خاص بقضايا التعريفات والمحاسبة، ينبغي للجان الدراسات أن تشير إلى القرار 40 (المراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات.

وفي حالة عدم التوصل إلى توافق في الآراء، تطبق الطريقة المستخدمة في الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، المبينة في الفقرة 13.1 أعلاه، في تحديد الاختيار.

### 2.1.8 الاختيار في الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات

يُفترض، كمنهجٍ عام، أن تتبع توصيات قطاع تقييس الاتصالات التي يتعلق مضمونها صراحةً بمسائل تخصيص موارد الترقيم أو العناوين، والتعريفات وتحديد الرسوم والمحاسبة عملية الموافقة التقليدية. وعلى نحو مماثل، يُفترض أن تتبع توصيات القطاع المتصلة بالمسائل الأُخرى عملية الموافقة البديلة. ومع ذلك، يمكن اتخاذ إجراء واضح في الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لتغيير الاختيار من عملية الموافقة البديلة إلى عملية الموافقة التقليدية، والعكس بالعكس.

## 2.8 التبليغ عن الاختيار

عندما يبلغ مدير مكتب تقييس الاتصالات الأعضاء بالموافقة على مسألة، يخطرهم أيضاً بالاختيار المقترح بالنسبة إلى التوصيات التي ستترتب على ذلك. وفي حالة وجود اعتراضات، يجب أن تستند إلى أحكام الرقم 246D من الاتفاقية، وتحال هذه الاعتراضات كتابةً إلى الاجتماع التالي للجنة الدراسات، حيث يُعاد النظر في الاختيار (انظر الفقرة 3.8 فيما يلي).

## 3.8 إعادة النظر في الاختيار

يمكن، في أي وقت، قبل اتخاذ قرار بعرض مشروع توصية جديدة أو مراجَعة لطلب التعليق عليها في إطار عملية "النداء الأخير"، إعادة النظر في الاختيار استناداً إلى أحكام الرقم 246D من الاتفاقية. ويجب أن تقدَّم طلبات إعادة النظر إلى اجتماع لجنة الدراسات أو فرقة العمل كمساهمات مشفوعةً بأسباب الاختيار. وأي اقتراح من دولة عضو أو من عضو قطاع لتغيير الاختيار يتعين أن يحصل على تأييد قبل أن يصبح من الممكن للاجتماع تناوله.

وتقرر لجنة الدراسات، بتطبيق نفس الإجراءات المبينة في الفقرة 1.1.8، ما إذا كان الاختيار سيبقى على ما هو عليه أو سيتم تغييره.

ولا يجوز تغيير الاختيار بعد إقرار التوصية (انظر التوصية ITU‑T A.8، الفقرة 1.3)، أو تحديدها (انظر الفقرة 1.3.9 أدناه).

القسـم 9

الموافقة على التوصيات الجديدة أو المراجَعة باتباع عملية الموافقة التقليدية

## 1.9 عموميات

**1.1.9** يوضح هذا القسم من القرار 1 للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات الإجراءات الواجب اتباعها في الموافقة على التوصيات الجديدة أو المراجعة التي تتطلب مشاورات رسمية مع الدول الأعضاء (عملية الموافقة التقليدية (TAP)). وطبقاً للرقم 246B من الاتفاقية، تعتمد لجنة الدراسات المعنية مشاريع التوصيات الجديدة أو المراجَعة لقطاع تقييس الاتصالات طبقاً للإجراءات التي تحددها الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، وتعتبر التوصيات قد حصلت على الموافقة إذا كانت الموافقة عليها لا تستدعي مشاورات رسمية مع الدول الأعضاء. وتتضمن التوصية ITU‑T A.8 إجراءات تلك الموافقة على التوصيات (عملية الموافقة البديلة (AAP)). وطبقاً للاتفاقية، يكون وضع التوصيات الموافق عليها متساوياً عند الموافقة عليها بأي من الطريقتين.

**2.1.9** ومراعاة للسرعة والكفاءة، ينبغي عادة طلب الموافقة بمجرد أن تصبح النصوص ذات الصلة جاهزة، عن طريق مشاورات رسمية يطلب فيها مدير مكتب تقييس الاتصالات من الدول الأعضاء تفويض السلطة للجنة الدراسات المعنية للمضي في عملية الموافقة وما يليها من اتفاق في اجتماع رسمي للجنة الدراسات.

ويجوز أيضاً للجنة الدراسات المعنية أن تلتمس الموافقة في الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات.

**3.1.9** طبقاً للرقم 247A من الاتفاقية، يكون للتوصيات الموافق عليها وضع متماثل سواء تمت الموافقة عليها في اجتماع للجنة دراسات أم في اجتماع للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات.

## 2.9 العملية

**1.2.9** ينبغي للجان الدراسات أن تطبق العملية المبينة فيما يلي في التماس الموافقة على جميع مشاريع التوصيات الجديدة والمراجَعة بعد وصولها إلى مرحلة النضج. انظر الشكل 1.9 لمعرفة تتابع الخطوات.

**ملاحظة** - للفريق الإقليمي التابع للجنة الدراسات 3 أن يقرر تطبيق هذه الإجراءات لغرض محدد هو وضع التعريفات الإقليمية. ولا تنطبق أي توصيات تتم الموافقة عليها حسب هذه الإجراءات إلا على الدول الأعضاء المنتمية إلى هذا الفريق الإقليمي. ويتم إبلاغ رئيس لجنة الدراسات 3 بقرار تطبيق هذه الإجراءات في عملية الموافقة، وتقوم لجنة الدراسات 3 في جلستها العامة التالية بدراسة مشروع التوصية بشكل عام. ويبدأ تنفيذ الإجراءات في حالة عدم وجود اعتراض على المبادئ والمنهجية. ويتشاور المدير مع الدول الأعضاء في الفريق الإقليمي التابع للجنة الدراسات 3 فقط فيما يتعلق بالموافقة على مشروع التوصية المعنية.

**2.2.9** ينبغي في الحالات التالية إرجاء الموافقة على التوصيات الجديدة أو المراجَعة للنظر فيها في الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات:

أ ) التوصيات ذات الطابع الإداري الذي يتعلق بقطاع تقييس الاتصالات ككل؛

ب) حيثما ترى لجنة الدراسات المعنية أن من المستصوب أن تقوم الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات نفسها بمناقشة وحسم قضايا معينة صعبة أو حساسة؛

ج) حيثما تكون محاولات تحقيق اتفاق داخل لجان الدراسات قد فشلت لاعتبارات غير تقنية مثل اختلاف الآراء حول السياسات.

## 3.9 المقتضيات

**1.3.9** يعلن المدير بوضوح، بناءً على طلب رئيس لجنة الدراسات، عن النية في تطبيق إجراء الموافقة المنصوص عليه في هذا القرار عند الدعوة إلى عقد اجتماع لجنة الدراسات. ويستند هذا الطلب إلى قرار في لجنة الدراسات أو فرقة العمل، أو، في حالات استثنائية، في الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، بأن الأعمال الخاصة بمشروع التوصية قد بلغت مرحلة كافية من النضج لاتخاذ هذا الإجراء. يعتبر مشروع التوصية في هذه المرحلة قد "تحدد". ويدرج المدير ملخص التوصية. ويشار إلى التقرير أو الوثائق الأُخرى التي يرد فيها نص مشروع التوصية الجديدة أو المراجَعة. وتوزع هذه المعلومات أيضاً على جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والهيئات الأكاديمية المنضمة إليه والشركات الصغيرة والمتوسطة الأعضاء فيه.

**2.3.9** وتحث لجان الدراسات على تشكيل فريق للصياغة في كل لجنة لاستعراض نصوص التوصيات الجديدة والمراجَعة لضمان سلامتها في كل لغة من اللغات الرسمية، حسب الاقتضاء.

**3.3.9** يجب أن يكون لدى مكتب تقييس الاتصالات نص مشروع التوصية الجديدة أو المراجَعة في صيغته النهائية بلغة واحدة على الأقل من اللغات الرسمية في الوقت الذي يعلن فيه المدير عن نية تطبيق إجراء الموافقة المنصوص عليه في هذا القرار. ويجب أيضاً تزويد مكتب تقييس الاتصالات في نفس الوقت بأي مواد إلكترونية مصاحبة داخلة في التوصية (مثل البرمجيات والمتجهات الاختبارية، إلخ.). كما يجب تزويد المكتب بملخص عن الصيغة النهائية لمشروع التوصية، طبقاً للفقرة 4.3.9 فيما يلي. ويرسل المدير الدعوة الخاصة بالاجتماع، مشفوعة بملخص مشروع التوصية الجديدة أو المراجَعة مع إعلان نية تطبيق إجراء الموافقة هذا، إلى جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاع بحيث تصلهم قبل ثلاثة أشهر على الأقل من الاجتماع. وتوزع الدعوة والملخص المرفق بها طبقاً للإجراءات المعتادة التي تشمل استعمال اللغات الرسمية المناسبة.

**4.3.9** يعد الملخص طبقاً لدليل صياغة توصيات قطاع تقييس الاتصالات. ويتضمن عرضاً موجزاً للغرض من مشروع التوصية الجديدة أو المراجَعة ومضمونها، كما يتضمن الغرض من التنقيح، حسب الاقتضاء. ولا تعتبر أي توصية مكتملة وجاهزة للموافقة بدون هذا البيان الموجز.

**5.3.9** يجب توزيع نص مشروع التوصية الجديدة أو المراجَعة باللغات الرسمية قبل شهر واحد على الأقل من الاجتماع المعلن عنه.

**6.3.9** لا يجوز التماس الموافقة على مشروع التوصية الجديدة أو المراجَعة إلاّ في حدود اختصاصات لجنة الدراسات كما هي محددة في المسائل المسندة إليها، طبقاً للرقم 192 من الاتفاقية. وكبديل لذلك، أو بالإضافة إليه، يجوز التماس الموافقة على تعديل توصية قائمة في حدود مسؤولية لجنة الدراسات واختصاصاتها (انظر القرار 2 للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات).

**7.3.9** حيثما يقع مشروع توصية جديدة أو مراجَعة ضمن اختصاصات أكثر من لجنة دراسات، يتشاور رئيس لجنة الدراسات التي تقترح الموافقة مع رؤساء لجان الدراسات الأُخرى المعنية، ويأخذ آراءهم في الاعتبار قبل المضي في تطبيق إجراء الموافقة هذا.

**8.3.9** تعد توصيات قطاع تقييس الاتصالات على نحو يرمي إلى تطبيقها بشكل واسع ومفتوح قدر المستطاع بما يكفل استخدامها على نطاق واسع. وتعد التوصيات بشكل يراعي المتطلبات المتصلة بحقوق الملكية الفكرية وبما يتماشى مع سياسة البراءات المشتركة لقطاع تقييس الاتصالات/قطاع الاتصالات الراديوية/المنظمة الدولية للتوحيد القياسي/اللجنة الكهرتقنية الدولية والمتاحة في الموقع الإلكتروني http://www.itu.int/ITUT/ipr/. وعلى سبيل المثال:

**1.8.3.9** ينبغي لأي طرف مشارك في أعمال قطاع تقييس الاتصالات أن يقوم، من البداية، بلفت انتباه المدير إلى أي براءات معروفة أو أي طلبات براءات مقدمة معروفة سواء كانت لهذا الطرف أو لمنظمات أُخرى. ويُستعمل نموذج "بيان البراءات وإعلان التراخيص" المتاح في الموقع الإلكتروني لقطاع تقييس الاتصالات.

**2.8.3.9** يمكن للمنظمات غير الأعضاء في قطاع تقييس الاتصالات التي لديها براءة (أو براءات) أو طلب (أو طلبات) براءات معلقة، مما قد يكون استعمالها مطلوباً لتنفيذ توصية من توصيات قطاع تقييس الاتصالات، تقديم "بيان البراءات وإعلان التراخيص" إلى مكتب تقييس الاتصالات مستخدمة في ذلك النموذج الذي يمكن الحصول عليه من الموقع الإلكتروني لقطاع تقييس الاتصالات.

**9.3.9** مراعاةً لتحقيق الاستقرار، ينبغي عادة، بعد الموافقة على توصية جديدة أو مراجَعة، عدم التماس الموافقة في غضون فترة زمنية معقولة على أي تعديل آخر للنص الجديد أو للجزء المنقح، حسب الحالة، ما لم تكن التعديلات المقترحة تستكمل الاتفاق الذي تم التوصل إليه في عملية الموافقة السابقة دون أن تغيره أو لاكتشاف خطأ أو إغفال جوهري. وكقاعدة عامة في هذا السياق، تكون "الفترة الزمنية المعقولة" سنتين على الأقل في معظم الحالات.

**10.3.9** يجوز للدول الأعضاء التي ترى أنها تتعرض لآثار سيئة من جراء أي توصية ووفق عليها خلال فترة الدراسة أن تحيل قضيتها إلى المدير، الذي يقدمها إلى لجنة الدراسات المختصة للعناية بها على وجه السرعة.

**11.3.9** يبلّغ المدير الجمعية العالمية التالية لتقييس الاتصالات بجميع الحالات التي تبلغ إليه بموجب الفقرة 10.3.9 أعلاه.

## 4.9 التشاور

**1.4.9** تشمل مشاورات الدول الأعضاء الفترة الزمنية والإجراءات ابتداءً من إعلان المدير عن النية في تطبيق إجراء الموافقة (الفقرة 1.3.9) وحتى سبعة أيام عمل قبل بداية اجتماع لجنة الدراسات. ويطلب المدير آراء الدول الأعضاء خلال تلك الفترة فيما إذا كانت تفوض السلطة للجنة الدراسات للنظر في الموافقة على مشاريع التوصيات الجديدة أو المراجَعة في اجتماع لجنة الدراسات. ويكون الرد من حق الدول الأعضاء فقط.

**2.4.9** إذا تلقى مكتب تقييس الاتصالات بياناً (أو بيانات) بأن استعمال حق الملكية الفكرية، مثل وجود براءة، أو مطالبة بحق طبع، ربما يكون لازماً لتنفيذ مشروع التوصية، يقوم المدير بتوضيح هذا الموقف في رسالة معممة يعلن فيها عن النية في أن يضع موضع التنفيذ عملية الموافقة المنصوص عليها في القرار 1 (انظر التذييل II لهذا القرار).

**3.4.9** يُخطر المدير مديري المكتبين الآخرين، وكذلك وكالات التشغيل المعترف بها، والمنظمات العلمية والصناعية والمنظمات الدولية المشاركة في عمل لجنة الدراسات المعنية، بأن الدول الأعضاء مطلوب منها الرد على مشاورة بشأن توصية جديدة أو مراجَعة مقترحة. ويكون الرد من حق الدول الأعضاء فقط (انظر الفقرة 2.5.9 فيما يلي).

**4.4.9** إذا رأت أي دول أعضاء أنه ليس من الممكن المضي في النظر في مشروع توصية جديدة أو مراجَعة توطئة للموافقة عليها، ينبغي أن تبدي أسباب عدم موافقتها وأن توضح التغييرات التي يمكن أن تُسهل المضي في النظر في مشروع التوصية الجديدة أو المراجَعة والموافقة عليها.

**5.4.9** إذا كانت نسبة %70 أو أكثر من الردود الواردة من الدول الأعضاء تؤيد النظر في مشروع التوصية للموافقة عليها في اجتماع لجنة الدراسات (أو في حالة عدم وصول ردود)، يكون على المدير إبلاغ الرئيس بأن النظر في الموافقة يمكن أن يمضي. (يمكن إضافة إلى التفويض الذي تعطيه الدول الأعضاء للجنة الدراسات لكي تمضي في عملية الموافقة، تعترف الدول الأعضاء أيضاً بأن لجنة الدراسات يجوز لها إدخال التغييرات التقنية والصياغية طبقاً للفقرة 2.5.9 فيما يلي).

**6.4.9** إذا كانت نسبة أقل من %70 من الردود التي تصل قبل الموعد المقرر تؤيد النظر في مشروع التوصية للموافقة عليها في اجتماع لجنة الدراسات، يكون على المدير إبلاغ الرئيس بأن النظر في الموافقة لا يمكن أن يمضي في ذلك الاجتماع. (ومع ذلك، ينبغي للجنة الدراسات أن تنظر في المعلومات المبينة في الفقرة 4.4.9 أعلاه).

**7.4.9** يقوم مكتب تقييس الاتصالات بتجميع التعليقات التي يتلقاها مع الردود على المشاورة ويقدمها في وثيقة مؤقتة (TD) إلى الاجتماع التالي للجنة الدراسات.

## 5.9 الإجراءات التي تتبع في اجتماعات لجنة الدراسات

**1.5.9** ينبغي للجنة الدراسات أن تستعرض نص مشروع التوصية الجديدة أو المراجَعة المشار إليها في الفقرتين 1.3.9 و3.3.9 أعلاه. ويجوز للاجتماع عندئذ أن يقبل أي تصويبات صياغية أو أي تعديلات أُخرى لا تؤثر على جوهر التوصية. يجب على لجنة الدراسات أن تُقيِّم البيان الموجز المشار إليه في الفقرة 4.3.9 من حيث اكتماله وقدرته على أن ينقل بإيجاز مضمون مشروع التوصية الجديدة أو المراجَعة إلى خبير في الاتصالات لم يشارك في عمل لجنة الدراسات.

**2.5.9** لا يجوز إدخال التغييرات التقنية والصياغية إلا أثناء الاجتماع استجابةً لمساهمات كتابية، أو نتيجة لعملية التشاور (انظر الفقرة 4.9 أعلاه) أو بيانات الاتصال. وحيثما يتبين أن الاقتراحات الخاصة بهذه المراجَعات لها ما يبررها ولكن لها تأثير كبير على مضمون التوصية أو تعد خروجاً عن المبادئ المتفق عليها في اجتماع سابق للجنة الدراسات أو فرقة العمل، يؤجل النظر في إجراء الموافقة إلى اجتماع آخر. ومع ذلك، يجوز في الظروف التي يكون لها ما يبررها تطبيق إجراء الموافقة إذا رأى رئيس لجنة الدراسات، بالتشاور مع مكتب تقييس الاتصالات:

- أن التغييرات المقترحة معقولة (في سياق المشورة التي تصدر طبقاً للفقرة 4.9 أعلاه) بالنسبة إلى الدول الأعضاء غير الممثلة في الاجتماع، أو غير الممثلة بالقدر الكافي نظراً للظروف المتغيرة؛

- وأن النص المقترح متوازن.

**3.5.9** بعد المناقشة في اجتماع لجنة الدراسات، يجب أن يكون قرار الوفود بالموافقة على التوصية بموجب إجراء الموافقة هذا دون معارضة (انظر الفقرة 4.5.9، فيما يتعلق بالتحفظات، والفقرتين 5.5.9 و6.5.9). انظر الرقم 239 من الاتفاقية.

**4.5.9** في حالة ما إذا اختار وفد عدم الاعتراض على الموافقة على نص، ولكنه يود أن يسجل درجة من التحفظ على جانب أو أكثر، ينوَّه عن ذلك في تقرير الاجتماع. وتُذكر هذه التحفظات في ملاحظة موجزة تُرفق بنص التوصية المعنية.

**5.5.9** يجب التوصل إلى قرار أثناء الاجتماع على أساس النص الموزع على جميع المشاركين في الاجتماع في صيغته النهائية. ومع ذلك، ففي ظروف استثنائية، يجوز لوفد أن يطلب، أثناء الاجتماع فقط، مزيداً من الوقت للنظر في موقفه. وما لم يتم إخطار المدير بالمعارضة الرسمية للدولة العضو التي ينتمي إليها الوفد خلال أربعة أسابيع من انتهاء الاجتماع، يمضي المدير طبقاً للفقرة 1.6.9.

**1.5.5.9** تكون الدولة العضو التي تطلب مزيداً من الوقت للنظر في موقفها، والتي تقوم بعد ذلك بإبداء معارضتها خلال فترة الأسابيع الأربعة المحددة في الفقرة 5.5.9 أعلاه، مطالبة ببيان أسبابها وتوضيح التغييرات التي يمكن إدخالها لتسهيل المضي في النظر في مشروع التوصية الجديدة أو المراجَعة والموافقة عليها في المستقبل.

**2.5.5.9** في حالة إبلاغ المدير بوجود معارضة رسمية، يجوز لرئيس لجنة الدراسات، بعد التشاور مع الأطراف المعنية، المضي طبقاً للفقرة 1.3.9 أعلاه، دون انتظار اتخاذ قرار في اجتماع لاحق لفرقة العمل أو لجنة الدراسات.

**6.5.9** يجوز لأي وفد أن يعلن أثناء الاجتماع امتناعه عن اتخاذ قرار بتطبيق الإجراء. وعندئذ، يكون وجود هذا الوفد محل تجاهل فيما يتعلق بأغراض الفقرة 3.5.9 أعلاه. ويجوز الرجوع عن هذا الامتناع فيما بعد، ولكن لا يكون ذلك إلاّ أثناء الاجتماع فقط.

## 6.9 التبليغ

**1.6.9** يقوم المدير، بموجب رسالة معممة، بالتبليغ عما إذا كان النص قد ووفق عليه أم لا، وذلك خلال أربعة أسابيع من تاريخ انتهاء اجتماع لجنة الدراسات أو، في ظروف استثنائية، خلال أربعة أسابيع بعد انتهاء المهلة المبينة في الفقرة 5.5.9. ويتخذ المدير الترتيبات اللازمة لتضمين هذه المعلومات أيضاً في التبليغ التالي الذي يصدره الاتحاد. ويقوم المدير أيضاً، خلال نفس الفترة، بالتأكد من أن أي توصية ووفق عليها أثناء الاجتماع الذي اتخذت فيه لجنة الدراسات قرارها متاحة على الخط بلغة رسمية واحدة على الأقل، مع الإشارة إلى أن التوصية قد لا تكون في صيغة النشر النهائية.

**2.6.9** إذا كان من الضروري إدخال تعديلات أو تصويبات صياغية طفيفة تكون نتيجة لسهو واضح أو لعدم اتساق النص المقدم للموافقة، يجوز لمكتب تقييس الاتصالات تصويبها بموافقة رئيس لجنة الدراسات.

**3.6.9** ينشر الأمين العام التوصيات الجديدة أو المراجَعة التي تمت الموافقة عليها باللغات الرسمية في أسرع وقت ممكن، موضحاً، عند اللزوم، تاريخ سريانها. ومع ذلك، يجوز، طبقاً للتوصية ITU‑T A.11، إدخال تعديلات طفيفة، يصدر بشأنها تصويب بدلاً من إعادة إصدار التوصية بالكامل. كذلك، يجوز، عند الاقتضاء، تجميع النصوص بما يتلاءم مع احتياجات السوق.

**4.6.9** يُضاف إلى صفحات الغلاف بجميع التوصيات الجديدة والمراجَعة نص يحث المستعملين على الرجوع إلى قاعدتي بيانات مكتب تقييس الاتصالات بشأن براءات الاختراع وبشأن حقوق التأليف والطبع الخاصة بالبرمجيات. ويمكن وضع هذا النص بإحدى الصيغتين التاليتين:

- "يسترعي الاتحاد الدولي للاتصالات الانتباه إلى احتمال أن ينطوي تطبيق أو تنفيذ هذه التوصية على استعمال حق مزعم من حقوق الملكية الفكرية. والاتحاد لا يتخذ أي موقف فيما يتعلق بإثبات، أو صحة أو إمكانية تطبيق حقوق الملكية الفكرية المزعومة، سواء أكدت هذه الحقوق إحدى الدول الأعضاء أو أحد أعضاء القطاع أو آخرون خارج عملية وضع التوصية."

- "كان/لم يكن الاتحاد، في تاريخ الموافقة على هذه التوصية، قد تلقى إخطاراً بملكية فكرية، تحميها براءات/حقوق ملكية برمجيات، مما قد يكون لازماً لتنفيذ هذه التوصية. ومع ذلك، يود الاتحاد أن يحذر جهات التنفيذ بأن ذلك قد لا يمثل أحدث المعلومات، ولذلك يُرجى من جهات التنفيذ الرجوع إلى قواعد البيانات المناسبة لدى قطاع تقييس الاتصالات المتاحة في الموقع الإلكتروني للقطاع."

**5.6.9** انظر أيضاً التوصية ITU‑T A.11 المتعلقة بنشر قوائم التوصيات الجديدة والمراجَعة.

## 7.9 تصويب الأخطاء

عندما ترى لجنة دراسات ضرورة إبلاغ جهات التنفيذ بوجود أخطاء في توصية (مثل الأخطاء المطبعية أو الصياغية، أو غموض، أو سهو أو عدم اتساق أو أخطاء تقنية)، يكون من بين الآليات التي يمكن استعمالها إصدار دليل لجهات التنفيذ. ويكون هذا الدليل في شكل وثيقة تاريخية تُسجل جميع جوانب النقص التي تم تحديدها وحالة تصويبها، منذ تحديدها حتى حسمها نهائياً. وتعتمد لجنة الدراسات أدلة جهات التنفيذ أو تعتمدها فرقة عمل من الفرق التابعة لها بموافقة رئيس لجنة الدراسات. ويجب إتاحة أدلة جهات التنفيذ في الموقع الإلكتروني لقطاع تقييس الاتصالات مع إتاحة النفاذ إليها للجميع.

## 8.9 إلغاء التوصيات

يجوز للجان الدراسات أن تقرر في كل حالة على حدة أي البدائل التالية هو الأنسب لإلغاء التوصيات.

### 1.8.9 إلغاء التوصيات بقرار من الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات

بناءً على قرار لجنة الدراسات، يدرج الرئيس في تقريره إلى الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات طلباً لإلغاء توصية. وينبغي للجمعية النظر في الطلب واتخاذ الإجراء المناسب.

### 2.8.9 إلغاء التوصيات فيما بين دورات انعقاد الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات

**1.2.8.9** يجوز الاتفاق في اجتماع للجنة الدراسات على إلغاء توصية، كأن يكون ذلك لأن توصية أُخرى قد حلت محلها أو لأنها قد تقادمت. ويجب أن يكون الاتفاق على ذلك دون معارضة. وتنشر المعلومات الخاصة بهذا الاتفاق، بما في ذلك ملخص توضيحي لأسباب الإلغاء، في رسالة معممة. ويعد الإلغاء ساري المفعول في حالة عدم تلقي أي اعتراض عليه خلال ثلاثة أشهر. وتعاد المسألة إلى لجنة الدراسات، في حالة وجود اعتراض.

**2.2.8.9** يجب تبليغ النتيجة بإدراجها في رسالة معممة أُخرى، وتبليغ الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات بتقرير من المدير. وبالإضافة إلى ذلك، ينشر المدير قائمة بالتوصيات الملغاة عندما يكون ذلك مناسباً، على أن يكون ذلك مرة على الأقل في منتصف فترة الدراسة.



**الملاحظة 1**- يمكن، في حالات استثنائية، إضافة فترة إضافية مدتها أربعة أسابيع على الأكثر إذا طلب أي وفد مزيداً من الوقت بموجب الفقرة 5.5.9.

**الملاحظة 2** - قرار لجنة الدراسات أو فرقة العمل: تقرر لجنة الدراسات أو فرقة العمل أن العمل بشأن مشروع التوصية قد بلغ مرحلة كافية من النضج وتطلب اللجنة أو الفرقة من رئيس لجنة الدراسات أن يتقدم بطلب إلى المدير (1.3.9).

**الملاحظة 3** - طلب الرئيس: يطلب رئيس لجنة الدراسات من المدير أن يعلن اعتزام التماس الموافقة (1.3.9).

**الملاحظة 4** - توافر النص المنقح: يجب إتاحة نص مشروع التوصية، بما في ذلك الملخص المطلوب، لمكتب تقييس الاتصالات في صيغته النهائية المنقحة بلغة واحدة من اللغات الرسمية على الأقل (3.3.9). كما ينبغي في نفس الوقت أن تتاح للمكتب أي مواد إلكترونية مصاحبة مدرجة في التوصية.

**الملاحظة 5** - إعلان المدير: يعلن المدير اعتزام التماس الموافقة على مشروع التوصية في الاجتماع التالي للجنة الدراسات. وينبغي إرسال الدعوة إلى الاجتماع مشفوعة بإعلان اعتزام تطبيق إجراء الموافقة إلى جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاع بحيث تصل قبل موعد الاجتماع بثلاثة أشهر على الأقل (1.3.9 و3.3.9).

**الملاحظة 6** - طلب المدير: يطلب المدير من الدول الأعضاء إبلاغه بما إذا كانت توافق أو لا توافق على الاقتراح (1.4.9 و2.4.9). ويتضمن هذا الطلب ملخصاً وإشارة مرجعية للنص النهائي الكامل.

**الملاحظة 7** - توزيع النص: يجب أن يكون نص مشروع التوصية قد تم توزيعه باللغات الرسمية قبل شهر على الأقل من موعد الاجتماع المعلن عنه (5.3.9).

**الملاحظة 8** - الموعد النهائي لتلقي ردود الدول الأعضاء: إذا كانت نسبة %70 من الردود الواردة أثناء فترة التشاور تعبر عن الموافقة، يعتبر أن الاقتراح قد حاز القبول (1.4.9 و5.4.9 و7.4.9).

**الملاحظة 9** - قرار لجنة الدراسات: تتوصل لجنة الدراسات، بعد المناقشة، إلى اتفاق بدون معارضة على تطبيق إجراء الموافقة (3.5.9 و2.5.9). ويمكن لأي وفد أن يسجل درجة من التحفظ (4.5.9)، أو أن يطلب مزيداً من الوقت لدراسة موقفه (5.5.9) أو أن يمتنع عن اتخاذ قرار (6.5.9).

**الملاحظة 10** - تبليغ من المدير: يقوم المدير بالتبليغ عما إذا كان مشروع التوصية قد حصل على الموافقة أم لا (1.6.9).

**الشكل 1.9 - الموافقة على التوصيات الجديدة والمراجَعة باتباع عملية الموافقة التقليدية - تسلسل الأحداث**

التذييـل I  
(للقـرار 1 (المراجَع في جنيف، 2022))

المعلومات اللازمة لتقديم مسألة

• المصدر

• عنوان قصير

• نوع المسألة أو الاقتراح[[5]](#footnote-6)5

• الأسباب أو التجارب التي تكمن وراء المسألة المقترحة أو الاقتراح

• مشروع نص المسألة أو الاقتراح

• الهدف المحدد (أو الأهداف المحددة) مع بيان الإطار الزمني للانتهاء

• علاقة هذه الدراسة بغيرها من:

- التوصيات

- المسائل

- لجان الدراسات

- منظمات التقييس المعنية

- احتياجات البلدان النامية

ويمكن الاطلاع على المبادئ التوجيهية لصياغة نص المسألة في الموقع الإلكتروني لقطاع تقييس الاتصالات.

التذييـل II  
(للقـرار 1 (المراجَع في جنيف، 2022))

نص مقترح لملاحظة تضاف إلى الرسالة المعممة

تلقى مكتب تقييس الاتصالات بياناً (بيانات) بأن تنفيذ مشروع التوصية هذا قد يستدعي استعمال حق من حقوق الملكية الفكرية، يخضع لحماية واحدة أو أكثر من براءات الاختراع/حقوق التأليف والطبع الخاصة بالبرمجيات، صدرت بالفعل أو تنتظر الصدور. ويمكن الاطلاع على المعلومات المتاحة بشأن براءات الاختراع وحقوق التأليف والطبع الخاصة بالبرمجيات بالرجوع إلى الموقع الإلكتروني لقطاع تقييس الاتصالات.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. سبق نشره (جنيف، 1956 و1958؛ نيودلهي، 1960؛ جنيف، 1964؛ مار ديل بلاتا، 1968؛ جنيف، 1972 و1976 و1980؛ مالقة-طورمولينوس، 1984؛ ملبورن، 1988؛ هلسنكي، 1993؛ جنيف، 1996؛ مونتريال، 2000؛ فلوريانوبوليس، 2004؛ جوهانسبرغ، 2008؛ دبي، 2012). [↑](#footnote-ref-1)
2. تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-2)
3. يجوز للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، في حالات خاصة، أن تعيّن الرئيس وأن تطلب من جمعية الاتصالات الراديوية تعيين نائب للرئيس. [↑](#footnote-ref-3)
4. 3 يجوز للمدير ورؤساء لجان الدراسات انتهاز فرصة هذه الاجتماعات للنظر في أي إجراءات ملائمة مما يتصل بالأنشطة المبينة في الفقرتين 4.4 و5.5. [↑](#footnote-ref-4)
5. 5 مسألة ذات طابع عام، مسألة خاصة بمهمة محددة موضوعة لتؤدي إلى توصية، اقتراح بإصدار دليل جديد، أو دليل منقح، وما إلى ذلك. [↑](#footnote-ref-6)